المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

اليمن 2020 .. تطورات ومآلات

مطهر الصفاري

اليمن 2020 ..
تطورات ومآلات

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

اليمن 2020 .. تطورات ومآلات

مطهر الصفاري

اليمن2020.. تطورات ومآلات

ملخص

استمرت جهود التسوية السياسية خلال عام 2020 بالمراوحة مع غياب إحراز إي تقدم في المفاوضات السياسية التي يقوم بها المبعوث الدولي لليمن «مارتن جريفت»، سوى تقديمه لمسودة إعلان مشترك، لم توافق عليها الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي الانقلابية.

تمكنت السعودية من دفع الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الامارات، من تطبيق بنود أساسية في اتفاق الرياض (ديسمبر 2020)، بعد مرور أكثر من عام على توقيع الاتفاق (5نوفمبر 2019) الذي رعته بين الطرفين، ولا تزال الشكوك مستمرة حول جدية المجلس الانتقالي في تنفيذ استحقاقات الاتفاق على الأرض.

ركزت جماعة الحوثي هجماتها العسكرية على محافظة مأرب من أكثر من اتجاه، بعد تمكنها من اجبار الجيش اليمني على التراجع من منطقة نهم بمحافظة صنعاء والعديد من مناطق محافظتي الجوف والبيضاء؛ لإدراكها أهمية ودور «مأرب» المركزي الذي عرقل سيطرتها على الدولة اليمنية.

زاد امتعاض كثير من النخب السياسية والاجتماعية والعسكرية من أداء مسؤولي سلطات الدولة، نتيجة بقائها في الخارج، وضعف مواقفها تجاه انحراف دور التحالف عن أهدافه الداعمة للشرعية، وخاصة دور دولة الامارات السلبي، وغموض الموقف السعودي، ويرى كثير من اليمنيين، أن التحالف قوض مؤسسات الدولة اليمنية ومزقها إلى كنتونات لصالح المليشيا.

وظفت السعودية في تعزيز نفوذها في الجمهورية اليمنية، تدهور علاقات الحكومة اليمنية بدولة الامارات، وحالة ارتياب اغلبية القوى اليمنية من الدور الاماراتي.

على الصعيد الاقتصادي والإنساني تفاقمت معيشة المواطنين في بلد يعاني من الحرب والحصار وانقطاع رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين، وضاعفتها هذه السنة تداعيات جائحة كورونا على دخل المواطنين داخل اليمن والمغتربين في الخارج.

الإنجاز الأبرز إنسانيا تمثل في تنفيذ صفقة تبادل المختطفين والأسرى التي شملت «1081» أسيرا ومختطفا، مجددة الأمل في استكمال تبادل بقية الاسرى والمختطفين.

سيناريوهات مستقبل الصراع في اليمن، ما زالت مرتبطة بتأثيرات السياسات السعودية والإماراتية والإيرانية والامريكية، والمتوقع أن يشهد العام القادم2021، نهاية التدخل العسكري المباشر للتحالف العربي بقيادة السعودية، أما على صعيد علاقة الأطراف اليمنية، قد يشكل اتفاق الرياض في حال نجاحه، نموذج مقارب للتسوية مع جماعة الحوثي، لا يبدو في المدى القريب وجود انفراجه فيما بينها ما لم تحدث تطورات مفاجئة.

اليمن 2020: رصد التطورات وتحليلها

يعد عام 2020 من حيث اتجاهات التطورات العسكرية والسياسية والاقتصادية أكثر الأعوام حتى اللحظة وضوحا لقدرات الأطراف المحلية، ولإستراتيجيات الدول الإقليمية المشاركة في الصراع والمآلات التي قد تصل إليها اليمن.

وعلى الرغم من أن مجمل تلك التطورات، محصلة لأداء سابقاتها من الأعوام، لكن هذا العام برزت فيه محاولة فرض أمر الواقع في جنوب اليمن، بإعلان المجلس الانتقالي «الإرادة الذاتية» وطرد الحكومة والسيطرة على مؤسسات الدولة في العاصمة المؤقتة لليمن «عدن»، وكذلك محافظة أرخبيل سقطرى.

تتداخل تأثير تداعيات التطورات في مختلف المجالات إلا أن المتغير العسكري في الحالة اليمنية يعد متغير رئيسي في تداعياته على المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية والإغاثية، حيث تؤثر نتائجه على حضور الأطراف السياسية والمكونات المسلحة على الأرض، ومضامين المفاوضات والتسوية السياسية المقترحة، سواء الجارية منذ أكثر من سنة في العاصمة السعودية وعنوانها «اتفاق الرياض» بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من دولة الامارات العربية المتحدة، أو المفاوضات التي يجريها المبعوث الدولي للأمم المتحدة إلى اليمن «مارتن جريفت»، بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي المدعومة من إيران، والتي يأمل منها أن تتكلل بتسوية سياسية للصراع الدائر منذ اجتياحها «جماعة الحوثي» للعاصمة اليمنية صنعاء (21 سبتمبر 2014) وانقلابها على الحكومة اليمنية، وما تلتها من مقاومة، ثم قيادة السعودية لتحالف دولي، بناء على طلب الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي (26 مارس 2015).

المجال العسكري

استمرت المواجهات العسكرية وبنسب متفاوتة، في اليمن عام 2020، بين الأطراف المحلية على الأرض وامتدادات تحالفاتها الإقليمية، وتقسم الجبهات العسكرية وفقا لأطرافها إلى عدة جبهات، الأولى: بين الجيش الوطني (الحكومة اليمنية) ومليشيا جماعة الحوثي[1]، وتعد أكثر الجبهات اشتعالا عام 2020، وساندت القبائل قوات الجيش الوطني بعد تحقيق مليشيا جماعة الحوثي اختراقات في تلك المناطق، والجبهة الثانية: بين الجيش الوطني ومليشيا المجلس الانتقالي الجنوبي[2]، وتعتبر المواجهات في هذه الجبهة انعكاسا لدور التحالف في تشكيل ودعم فصائل مسلحة متجاوزا مؤسسات الحكومة، وكذلك

1 - تعد جماعة الحوثي التي أطلقت على نفسها عام 2011 (أنصار الله) امتدادا لتنظيم الشباب المؤمن الذي أسس في تسعينيات القرن الماضي، وتنسب الجماعة إلى مؤسسها حسين بدرالدين الحوثي الذي قتل في الموجهات مع الجيش اليمني 2004، وقد خاضت مليشيا جماعة الحوثي أكثر من سبعة حروب منذ 2004، وفي 21 مارس 2014 اجتاحت العاصمة اليمنية «صنعاء» وانقلبت على حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي بالتحالف مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي أطاحت به ثورة فبراير 2011، قبل أن تقتله في 4 ديسمبر 2017، وتتلقى جماعة الحوثي دعما من إيران لم يعد سراً.

2- تأسس المجلس الانتقالي الجنوبي في 11 مايو 2017، كردة فعل مباشرة على إقالة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي عدداً من محافظي المحافظات الجنوبية (عدن وحضرموت وشبوة ولحج والضالع) وإقالة وزير الدولة هاني بن بريك وإحالته للتحقيق، وقد انعكست تلك الإقالات على تشكيلة هيئة رئاسة المجلس الانتقالي وبروز أجندة دولة الإمارات في جنوب اليمن. إضافة إلى الكثير من القوى السياسية والاجتماعية (لمزيد من الاطلاع: مطهر الصفاري، جنوب وشرق اليمن.. جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020.

سير المفاوضات بين قيادة الطرفين بالرياض، والجبهة الثالثة، في الساحل الغربي لليمن وتحديدا جنوب محافظة الحديدة (القوات المشتركة[1]) المدعومة أيضاً من الإمارات، يتزعمها العميد طارق محمد صالح ابن شقيق الرئيس السابق علي عبدالله صالح، ولم تشهد هذه الجبهة سوى بعض الخروقات لوقف اطلاق النار وفق اتفاق ستوكهولم.

جبهة محافظة تعز استمرت الاشتباكات المتقطعة بين الجيش الوطني (الحكومة) ومليشيا جماعة الحوثي، دون حدوث تغييرات فارقة على الأرض، إضافة إلى بعض التوترات بين الجيش الوطني وحراس الجمهورية (طارق صالح) وكذلك تعزيز سيطرة الجيش الوطني في ريف محافظة تعز.

ويلاحظ في هذا العام 2020 الهدوء الذي عم مناطق الحدود اليمنية السعودية، باستثناء مواجهات محدودة جدا، في فترات متقطعة، رغم استمرار قصف الحوثيون الأراضي السعودية، وكذلك التراجع النسبي في عدد الضربات الجوية لقوات التحالف والتي كانت في الغالب ردا على قصف مليشيا الحوثي للسعودية.

جبهات صنعاء، الجوف، مأرب

خلال 2020 ركزت مليشيا جماعة الحوثي، هجماتها على منطقة نهم بمحافظة صنعاء ومناطق محافظات مأرب والجوف والبيضاء، مستهدفة السيطرة على مركز محافظة مأرب ومناطق إنتاج النفط فيها، من خلال ثلاث جبهات للمحافظات المجاورة لمأرب (صنعاء والجوف والبيضاء) وشمل مسرح العمليات ثلاث مناطق عسكرية، السابعة (صنعاء) والسادسة (الجوف) الثالثة (مارب)، وبعد التطورات العسكرية، انتقلت قيادة المناطق العسكرية إلى محافظة مارب، إضافة إلى كونها مقرا لوزير الدفاع ورئيس هيئة اركان القوات المسلحة وبعض المؤسسات التابعة لوزارة الدفاع، ويعود تركيز جماعة الحوثي على مركز محافظة «مارب» أيضا إلى أنها المنطقة التي لجأ إليها مقاومي انقلابها وصدها لهجماتها منذ انقلابها على السلطة 2014، والأهم كون مأرب ركيزة الجبهة الرئيسية المتقدمة لاستعادة سيطرة الحكومة اليمنية على العاصمة «صنعاء».

ويعد الحدث العسكري الأبرز الذي شهده العام 2020 هو تراجع الجيش الوطني من اغلب منطقة نهم بمحافظة صنعاء، وتقدم مليشيا جماعة الحوثي باتجاه محافظة مارب، حيث شكلت تلك الجبهة العسكرية الأكثر تهديدا لمليشيا جماعة الحوثي منذ فبراير/شباط 2016 حتى يناير 2020، كونها الجبهة الأساسية المتقدمة لاستعادة السيطرة على العاصمة اليمنية «صنعاء»، لكن الحسابات السياسية لدول التحالف وبعض القوى الدولية، حول مستقبل اليمن الذي تريده، وتوجسها من استفادة الاطراف المحلية وخصوصا المحسوبة على الربيع العربي، أوقفت الجيش عن التقدم باتجاه صنعاء وقننت الدعم اللوجستي عنه، وتوقفت عن صرف الرواتب لأكثر من نصف سنة، إضافة إلى تدخل ممثل التحالف في التعيينات العسكرية للقادة، وقد انعكست تلك السياسات والإجراءات سلبا على امكانيات الجيش

1- القوات المشتركة في الساحل الغربي لليمن وتحديدا جنوب محافظة الحديدة هي: خليط من 1(الوية حراس الجمهورية) التي يقودها العميد طارق محمد صالح ابن شقيق الرئيس السابق علي عبدالله صالح، بعد انتهاء تحالفهم مع جماعة الحوثي في ديسمبر 2017، 2 قوات العمالقة (سلفية) ينتمي أغلب افرادها للمحافظات الجنوبية، 3 المقاومة التهامية وجل افرادها من محافظة الحديدة.

الوطني ومعنويات المقاتلين في هذه الجبهة.

بدورها انتهزت جماعة الحوثي[1] فترة التهدئة والهدنة مع السعودية، للهجوم على القوات الحكومية، من ثلاثة محاور الأول كان من مديرية صرواح جنوب غرب مأرب، والمحور الثاني، من مديرية نهم غرب مأرب (محافظة صنعاء)، والمحور الثالث، من مديرية مجزر شمال غرب مـأرب،[2]. وسيطرة مليشيا جماعة الحوثي على جبال ومواقع استراتيجية وصولا إلى مفرق الجوف مارب، قبل أن يتمكن الجيش الوطني وبمساندة القبائل، في صد الهجوم وشن هجوماً مضاداً مسنود بمقاتلات التحالف، استعادت على إثره بعض المواقع.

من جهتها بررت وزارة الدفاع اليمنية تراجع القوات الحكومية إلى أنه انسحاب تكتيكي، حيث عقدت القيادات العسكرية اجتماعاً في مدينة مارب (24 يناير 2020) برئاسة وزير الدفاع الفريق محمد المقدشي، وقف الاجتماع على سير العمليات الميدانية «وعملية تأمين ما تم من انسحاب تكتيكي لبعض الوحدات العسكرية في بعض المواقع والتي يتم حاليا ترتيب وضعها للقيام بمهامها وواجباتها القتالية»[3].

صور (١٩ أكتوبر ٢٠٢٠)

عدد الأسر النازحة بحسب المديرية من يناير إلى سبتمبر 2020

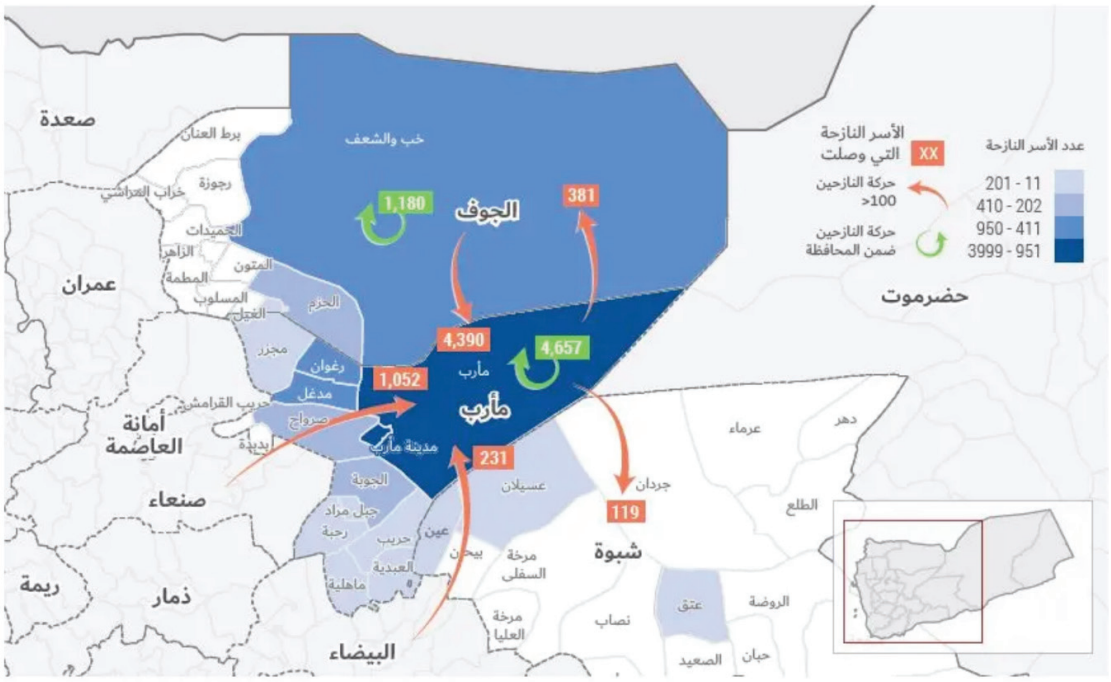

URL: https://reports.unocha.org/ar/country/yemen/
تم التنزيل: ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٠

1- على عكس المتوقع بعد مقتل قائد الحرس الثوري الإيراني «قاسم سليماني» بغارة أمريكية بالقرب من مطار بغداد في العراق، مطلع عام 2020 لم تنعكس تلك الضربة سلبيا على مليشيا جماعة الحوثي.

2- تقدم الحوثيين شرق صنعاء.. استراتيجية الاستفراد بالخصوم (تقرير)، وكالة الأناضول، 29 يناير 2020. https://2u.pw/m4wqt

3- وزير الدفاع يترأس اجتماعاً لقيادات عسكرية في مأرب ويتحدث عن «انسحاب تكتيكي» لبعض الوحدات في جبهة نهم، المصدر أونلاين،24 يناير 2020. https://almasdaronline.com/articles/176757

واستمرت مليشيا جماعة الحوثي في القصف المتكرر للمناطق السكنية والمعسكرات في محافظة مأرب ومحافظة الجوف، بهدف إرباك الجيش واقلاق حاضنته المجتمعية، ففي 18 يناير/كانون الثاني 2020 مليشيا جماعة الحوثي تشن هجوم صاروخي على معسكر للقوات الحكومية في مأرب أسفر عن مقتل 111 شخص على الأقل، كم قصفت بيت عضو مجلس النواب السوادي تسبب بضحايا مدنيين أطفال ونساء.

من جهته أكد محافظ مأرب اللواء «سلطان العرادة»، أن مأرب عاصمة إقليم سبأ ومنطلق الشرعية، ستظل كما عهدتها القيادة السياسية والحكومة، وتحالف دعم الشرعية والشعب اليمني محمية بأبطالها الشرفاء ورجالها الميامين من الجيش الوطني والأمن وأبناء الشعب اليمني المتواجدين فيها. وأضاف: «أقول وأنا أعي ما أقول، وأعرف قومي وبسالتهم وانتصارهم للجيش الوطني وللدولة ولليمن.[1]

وفي محافظة الجوف استطاعت جماعة الحوثي دخول مركزها الإداري، والتمدد فيها، لكن الجيش عاد وتقدم باتجاه المركز، وبطبيعتها الصحراوية يصعب السيطرة عليها من أي من الطرفين. ومن جهة أخرى ساهم تمكن الحوثيين من إخماد قبائل «آل عواض»، والتقدم في مديرية قانية بمحافظة البيضاء، في وصول مليشياتها إلى مديريات محافظات مأرب المجاورة (ماهلية، رحبة، العبدية) جنوب غرب المحافظة، في محاولة للتقدم نحو مديرية الجوبة الاستراتيجية. لكن القبال قاومتها وساندة وحدات الجيش.[2]

وكان الشيخ ياسر العواضي عضو مجلس النواب، وعلى خلفية اقتحام مليشياتها جماعة الحوثي لبيت وقتل امـرأة فيه تبنى مطالب منها، تغيير مشرفي الجماعة الأمنيين بالبيضاء، وبعد فشل الوساطات ومساندة القبائل لآل عواض، اندلعت مواجهات محدودة، ورغم حرص ياسر العواضي على إبقاء المواجهات بطابع قبلي فقد تقدم الجيش الوطني للمساندة، لكن مليشيا الحوثي حسمت المعركة وتقدمت باتجاه محافظة مارب من تلك المناطق، لكن الجيش وبمساندة من قبائل مراد صدوا الهجمات ومنعوا تقدمها رغم احداثها اختراقات في تلك المناطق.

ورغم تكثف القصف والهجمات التي تتعرض لها مأرب من قبل مليشيا جماعة الحوثي، فقد أكدت منظمة الهجرة الدولية، (12 ديسمبر 2020)، نزوح أكثر من مئة ألف حالة نحو مدينة مارب والمناطق المحيطة بها منذ بداية العام[3].

من جهته دعا مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث، أثناء زيارته لمأرب، الحكومة اليمنية وجماعة الحوثية إلى تهدئة فورية وغير مشروطة والذهاب إلى المشاورات من جديد، فيما رهنت الجماعة تحقيق ذلك بجملة شروط منها: مشاركة الشرعية في عائدات النفط، وصرف الرواتب، وفتح مطار صنعاء، وإلغاء الرقابة على ميناء الحديدة.[4]

1- محافظ مأرب اللواء «سلطان العرادة» يخرج بكلمة جماهيرية لطمأنة الشعب.. زف البشرى وكشف حقيقة وتفاصيل المعارك في «نهم»، 26 يناير 2020. https://marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=160130

2- القبيلة والنفط في حرب اليمن.. معركة مأرب الأخيرة، مركز ابعاد للدراسات والبحوث، 10 أكتوبر 2020. https://abaadstudies.org/news-59852.html

3- الهجرة الدولية: أكثر من مائة ألف حالة نزوح نحو مدينة مارب والمناطق المحيطة منذ بداية العام، المصدر أونلاين، 12 ديسمبر 2020. https://almasdaronline.com/articles/210119

،طلأوسا لشرقا ،تار لمشاوا فـانئتساة وطشروم رية وغيروف هدئةتب لرأم نم ودعي ،شيفيغر 8سرام 2020. https://2u.pw/sq4vK

بدوره عبر مجلس الأمن (30 يناير 2020) بعد مرور أيام على هجمات جماعة الحوثي، عن قلَقه بشأن الوضع في نهم والجوف، وأعرب أعضاء المجلس -بيان صحفي- عن قلقهم من تصاعد العنف بشكل كبير في نهم والجوف وتأثيره على المدنيين الذين نزح الآلاف منهم في الأيام الأخيرة. ودعا أعضاء المجلس إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية التي شكلت تهديدا للعملية السياسية، والعودة إلى جهود وقف التصعيد[1].

إقالة قائد القوات المشتركة

نهاية شهر أغسطس اقالت السعودية اللواء الركن فهد بن تركي بن عبد العزيز، قائد لقوات المشتركة للتحالف الذي تقوده في اليمن، وإحالته إلى التقاعد، وكلفت الفريق الركن مطلق بن سالم بن مطلق الأزيمع -نائب رئيس هيئة الأركان العامة بالقيام بعمل قائد القوات المشتركة- خلفا له[2]. وكان اللواء فهد قد تم تعيينه في فبراير 2018، وتولى سابقًا منصب قائد القوات البرية، من أبريل 2017، ومن قبل قائد العمليات الخاصة المشتركة، منذ انطلاق الحرب في مارس 2015.

محافظة المهرة

كثفت السعودية من تواجد قواتها العسكرية بمحافظة المهرة اليمنية المحادة لسلطنة عمان والبعيدة عن ساحات الحرب، رغم الاحتجاجات الشعبية المنددة بتواجدها، حيث تسبب دخول القوات السعودية إلى المنفذ الحدودي اليمني بمواجهات محدودة واحتقان مستمر، وينظم المواطنون اعتصاما مفتوح اسموه (اعتصام أبناء المهرة) مع بعض المظاهر المسلحة، وتحولت المهرة إلى ساحة توتر مع سلطنة عمان، رغم تسويق السعودية لتواجدها العسكري بالمهرة أنه بهدف مكافحة عمليات التهريب العسكري لمليشيا جماعة الحوثي، فيما تتوارد الكثير من الشواهد وأبرزها خارطة انتشار القوات السعودية، عن رغبتها «السعودية» في تثبيت تواجدها العسكري ونفوذها على المجتمع المحلي، ويلاحظ تنفيذ مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية منشئات خدمية وبطابع معماري سعودي.

ليس السعوديون الطرف الوحيد المنخرط في ملء فراغ الدولة. فالزائر لمحافظة المهرة يرى العدد الكبير من اللوحات الإعلانية التي تحمل أسماء مشاريع تنموية، يحظى معظمها بتمويل من مركز الملك سلمان والهلال الأحمر الإماراتي وجمعيات خيرية عُمانية. وعلى الرغم من أنها تبدو كجهات خيرية تنموية، إلا أنها مرتبطة بحكومات الدول المعنية، وبالتالي فهي مقيّدة باعتبارات سياسية واقتصادية. على سبيل المثال، يدير الهلال الأحمر الاماراتي ضباط عسكريون[3].

1- مجلس الأمن: قلَق بشأن الوضع في نهم والجوف باليمن ودعوة إلى جهود وقف التصعيد فورا، موقع أخبار الأمم المتحدة، 30 كانون الثاني/ يناير 2020. https://news.un.org/ar/story/2020/01/1048342

2- أمر ملكي: إنهاء خدمة قائد القوات المشتركة بإحالته إلى التقاعد وإعفاء سمو نائب أمير منطقة الجوف من منصبه وإحالتهما مع عدد من الضباط والموظفين المدنيين في وزارة الدفاع للتحقيق، وكالة الأنباء السعودية، 31 أغسطس 2020م. https://2u.pw/n8Wex

3 - احمد ناجي، المهرة، اليمن: صراع خفيّ جديرٌ بالمتابعة، مركز ما مالكوم كير-كارنيجي للشرق الأوسط بيروت. https://carnegie-mec.org/2020/09/03/ar-pub-81219

من جهتها عززت سلطنة عمان تواصلها مع المجتمع المحلي بالمهرة ومساعداتها لهم وتسهيل دخولهم إليها. وتدعم السلطنة -وربما بتعاون دولة قطر- قناة «المهرية» التي تبث من مدينة اسطنبول التركية، مركزة في تغطيتها للأحداث الجارية بمحافظتي المهرة وأرخبيل سقطرى، ومحذرة من خطورة دور الإمارات والسعودية بالمحافظتين.

وفي محاولة لتخفيف التوتر، تم تعيين «محمد علي ياسر» محافظاً للمهرة[1] خلفا لـ «راجح سعيد باكريت»، المتهم بالتماهي مع الإجراءات السعودية، من قبل معارضي التواجد العسكري السعودي الذين يصفونه بالاحتلال.

وقد أعلن عن وجود قوات امريكية وبريطانية في مطار المهرة «الغيظة»، وخلال (ديسمبر 2020) زار السفير الامريكي «كريستوفر هنزل» المحافظة والتقى بالمحافظ وبعد يومين من الزيارة، التقى نائب رئيس الجمهورية الفريق الركن علي محسن صالح، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر ومعه سفير بلاده لدى اليمن[2]، وقد اكدت التقارير الاخبارية البعد الأمني للمباحثات، وبعد أربعة أيام فقط من زيارة السفير الأمريكي لمحافظة المهرة أعلنت بريطانيا تعرض سفينة تابعة لها لهجوم امام سواحل المهرة[3].

وفيما يمكن قرأت التواجد كرغبة سعودية في ضمان غطاء الدولتين السياسي لتواجدها العسكري، فإنه يأتي أيضًا ضمن استراتيجية الدولتين بالمنطقة، حيث تتعامل الولايات المتحدة مع تواجد قواتها بالمهرة من منظور أمني متعلق بمكافحة الارهاب، بينما قد يكون التواجد العسكري البريطاني، اضافة لتعزيز نفوذها وعلاقتها بدول المنطقة؛ يهدف لتطمين سلطنة عمان القلقة من أن يشمل التواجد العسكري السعودي احاطة لها وتهديد أمنها القومي.

ومع ملاحظة انفراد السعودية بالمهرة، فإنها توفر للإمارات غطاء لتواجدها في محافظة أرخبيل سقطرى رغم اعلان الامارات انسحاب قواتها وبقاء القوات السعودية.

محافظة أرخبيل سقطرى

مجموعة من التطورات الخطيرة شهدتها محافظة ارخبيل سقطرى ذات الأهمية الاستراتيجية[4]، تكللت بسيطرة مليشيا المجلس الانتقالي الجنوبي عليها، رغم وجود قوات الواجب السعودي التي لم تلتزم بتنفيذ وعود حكومتها للحكومة اليمنية.، حيث كشف محافظ أرخبيل سقطرى «رمزي محروس»، عن تلقيهم «ضمانات من القوات السعودية بوقف التصعيد لكن تلك القوات تراجعت عن ضماناتها»،

1 - قرار جمهوري بتعيين محمد علي ياسر محافظاً لمحافظة المهرة، وكالة الانباء اليمنية (سبأ)، 23فبراير 2020.
https://www.sabanew.net/viewstory/59351

2 - نائب الرئيس يناقش مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي جهود إحلال السلام وأوجه التعاون المشترك، وكالة الانباء اليمنية -سبأ، 6ديسمبر 2020.
https://www.sabanew.net/viewstory/69278

3- بين زيارة مفاجئة وهجوم غامض.. تحركات أمريكية بريطانية تستهدف المهرة، قناة المهرية، 6ديسمبر 2020.
https://www.youtube.com/watch?v=wTRHzGZdNhg&list=PUuP3I0KTQqLR0z9GT6mls9w&index=139

4- لمزيد من الاطلاع على ما يجري في سقطرى: سقطرى اليمنية.. حرب النفوذ في المحيط الهندي/ مركز ابعاد للدراسات والبحوث، 14يوليو 2020. https://abaadstudies.org/news-59846.html

مشيراً إلى أنها «تركت الانتقالي يسيطر على الجزيرة».[1]

اعتمد المجلس الانتقالي وبدعم اماراتي على شراء ولاء بعض الضباط، مستغلين تقصير أداء الحكومة اليمنية، حيث أعلنت 3 كتائب عسكرية بمحافظة أرخبيل سقطرى اليمنية، تمردها على الحكومة وولاءها ودعمها لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي». ومن ثم شنت مليشيا المجلس الانتقالي هجوما ضد معسكرات ومؤسسات الدولة.[2]

وكانت القوات الحكومية قد بسطت سيطرتها على معسكر قوات الأمن الخاصة عقب طردها متمردين موالين للمجلس الانتقالي الجنوبي[3].

وبعد استكمال سيطرتها على كامل مؤسسات الدولة، باشرت في ترحيل العديد من أبناء المحافظات الشمالية والجنوبية لا سيما شبوة وأبين، وتسجيل المتبقين منهم في مكتب شؤون العمالة الوافدة، وقال رأفت علي إبراهيم الثقلي، المكلف بأداء مهام رئيس الإدارة الذاتية (محافظ) «إن الهدف من إنشاء مكتب العمل هو تنظيم عمل الوافدين إلى الأرخبيل من اليمن وإلزامهم بإجراءات الإقامة فيه..». وأثارت هذه الأخبار ردود أفعال كبيرة في أوساط اليمنيين الذين استفزتهم هذه الإجراءات التي تعبّر بشكل صريح عن احتلال إماراتي لمحافظة أرخبيل سقطرى اليمنية، والتي تديرها عملياً عبر أدواتها المحليين، حيث تتحكم دولة الإمارات بكافة منافذ سقطرى البحرية والجوية والاتصالات الهاتفية.[4]

وتنشط الإمارات التي تدعي سحب قواتها، عبر واجهة مؤسسة خليفه للأعمال الإنساني ويؤدي ممثلها دورا مركزيا في ترسيخ نفوذها «الإمارات» وتوظيف المغتربين اليمنيين فيها في استمالة أقربائهم اضافة الى شراء ولاءات القيادات العسكرية والاجتماعية وموظفي الدولة.

ووجه عضوي مجلس النواب اليمني (علي المعمري وعلي عشال) مذكرة إلى رئيس الحكومة اليمنية عن حصولهما على معلومات عن شروع الإمارات في بناء معسكرين بسقطرى إضافة إلى سعيها لإنشاء قاعدة عسكرية دون علم الدولة.[5]

ونهاية أغسطس/آب 2020، كشف موقع «ساوث فرونت» الأمريكي المتخصص في الأبحاث العسكرية، عن عزم الإمارات وإسرائيل، إنشاء مرافق عسكرية واستخبارية في جزيرة سقطرى، جنوب شرقي اليمن.

محافظة تعز

تتواجد وتتصارع في محافظة تعز ثلاثة أطراف رئيسية عسكرية، الجيش الوطني (الحكومة اليمنية)

1- في أول تصريحات له بعد خروجه .. محافظ سقطرى: القوات السعودية تركت الانتقالي يسيطر على الجزيرة، المصدر اونلاين، 23 يونيو 2020. https://almasdaronline.com/articles/196394

2- المجلس الانتقالي يعين رئيساً لما يسمى «الإدارة الذاتية» في محافظة أرخبيل سقطرى، المصدر أونلاين، 22يونيو 2020. https://almasdaronline.com/articles/196306

3- اليمن: كتائب عسكرية بسقطرى تعلن التمرد على الحكومة وتنضم للإمارات (فيديو)، الجزيرة مباشر، 14إبريل 2020.

4- اليمن: إجراءات ميليشيا الانتقالي في سقطرى تنسف اتفاق الرياض وتحولها إلى مستعمرة لدولة الإمارات، القدس العربي، 17نوفمبر 2020. https://2u.pw/El5tz

5- نائبان يمنيان: معلومات عن شروع الإمارات في بناء معسكرين بسقطرى، وكالة الأناضول، 7سبتمبر 2020. https://2u.pw/uj8Jk

ومليشيا جماعة الحوثي، وحراس الجمهورية بقيادة طارق محمد صالح أبن شقيق الرئيس اليمني السابق «علي عبدالله صالح، إضافة إلى بعض الفصائل المحسوبة على السلفيين المدعومة من الإمارات.

وفيما يسيطر الجيش الوطني على أكثر من نصف مركز المحافظة «المدينة» وريفها إضافة إلى مدينة التربة الواقعة على طريق «عدن» لا تزال جماعة الحوثي تفرض قبضتها على بقية مركز المدينة وريفها المحادد لمحافظة إب والضالع وأجزاء من محافظة الحديدة، أما ساحل تعز المطل على البحر الأحمر، من باب المندب وحتى مديرية المخا وميناءها الشهير فتتمركز فيه قوات طارق محمد صالح.

وتعد محافظة تعز الرئة التي تتنفس منها الخلافات بين القوى السياسية المناهضة لجماعة الحوثي حتى بين قيادات حزب المؤتمر الشعبي العام، وقد انعكس ذلك في التعاطي مع اعلان ال الجمهورية تعيين العميد عبد الرحمن الشمساني قائدا جديدا للواء 35، خلفا للعميد عدنان الحمادي الذي اغتيل في منزله العام الماضي، وشهدت مدينة التربة في ريف تعز توترا ومواجهات محدودة بين قوات الجيش الوطني ومجاميع مسلحة وجنود متمردين مدعومين من الإمارات.[1] وتثير السيطرة على ريف تعز وما يمكن أن يشكله من تهديد على مركز المحافظة أو المناطق الساحلية مخاوف تلك الأطراف.

تعاني محافظة تعز من الحصار، وقد أطلقت حملة مدنية أطول عريضة شعبية للمطالبة بفتح الطرقات وفك الحصار عن تعز وحملت شعار «أنقذوا شريان تعز»[2]، ويبدوا أن تعز تدفع ثمن مقوماتها الديمغرافية وثقافتها السياسية وموقعها الجيواستراتيجي محليا الرابط بين المحافظات الشمالية والجنوبية وتأثيرها الوازن في الصراعات.

وقد انعكست تلك العوامل مع غياب محافظ تعز «نبيل شمسان» عن التواجد في مركز المحافظة، في تكرار حالات الانفلاتات الأمنية[3] وضعف خدمات السلطة المحلية ومحاولات إذكاء النزعات المناطقية. وبدوره دعا رئيس الجمهورية «عبدربه منصور هادي» إلى تجاوز الخلافات والحسابات الحزبية والمناطقية الضيقة ووضع مصلحة تعز أولاً لتوحيد الجهود وتحرير كافة المناطق بصورة عامة.[4]

من جهة أخرى اثار بناء مدينة سكنية (2 ديسمبر) لمنتسبي حراس الجمهورية في مدينة المخا[5] موجة تساؤلات عن الهدف الحقيقي منها، وعلاقتها باجندة دولة الامارات في المنطقة التي تمول بناء المدينة والفصائل المسلحة المتواجدة فيها بهدف استمرار نفوذها فيها [6].

وقد اعتبر محافظ تعز الأسبق «علي المعمري» التحركات والأنشطة التي تجري في سواحل المحافظة

1- تعز: مجاميع مسلحة تدفع بتعزيزات عسكرية إلى مدينة التربة، يمن شباب، 19يوليو 2020.
https://yemenshabab.net/news/58117

2- إشهار «أطول عريضة في الشرق الأوسط» باليمن تطالب بفك الحصار عن مدينة تعز، وكالة «سبوتنيك»، 19ديسمبر 2020.
https://sptnkne.ws/EGCs

3- شرطة تعز تعد قائمة سوداء بأسماء 35 مطلوبا أمنيا، الموقع بوست، 7ديسمبر 2020. https://almawqeapost.net/news/56140

4- رئيس الجمهورية يشيد بدور أبناء تعز وصمودهم وإستبسالهم في مواجهة قوى الإنقلاب الحوثية، وكالة الانباء اليمنية –سبأ–، 5ديسمبر 2020.

https://www.sabanew.net/viewstory/69242

5- 600 وحدة سكنية باكورة مشروع مدينة 2ديسمبر في المخا، قناة اليمن اليوم الفضائية، 2يناير 2020.
https://www.youtube.com/watch?v=OF4IH18hTyk

6- هكذا استقبل يمنيون إعلان طارق صالح عن مدينة سكنية إماراتية بالمخا، الموقع بوست، 20ديسمبر 2020.
https://almawqeapost.net/reports/46972

الغربية ومناطق الحجرية، أنها تستهدف ضرب تعز ببعضها بشكل عام وتمزيق نسيجها الاجتماعي والتأثير على تركيبتها الديومغرافية..[1]

محافظة الحديدة

باستثناء بعض الاشتباكات المتقطعة والمحدودة، فقد سادت التهدئة بين مليشيا جماعة الحوثي والقوات المشتركة (حراس الجمهورية وألوية العمالقة والمقاومة التهامية[2]) بقيادة طارق محمد صالح وفقا لاتفاق «ستوكهولم» الموقع بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي 2018، وقد استغلت الأطراف، التهدئة في إعادة ترتيب قواتها وتثبيت تمركزها، وقد تمكنت جماعة الحوثي من استقطاب بعض القيادات العسكرية لحراس الجمهورية، كاشفة عن حجم اختراقها، بينما اعتبرته حراس الجمهورية بأن خروج أولئك الضباط تصفية لصفوفها.

ومع تركيز مليشيا جماعة الحوثي هجماتها على محافظة مأرب، تصاعدت المطالبات الشعبية والرسمية لأنهاء اتفاقية ستوكهولم، كون جماعة الحوثي تستغل الاتفاق لمهاجمة مناطق أخرى، حيث اعتبرت الخارجية اليمنية «الوزير محمد الحضرمي» أنه لا يمكن القبول باستمرار بقاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (أونمها)، حبيسة بيد ميليشيا الحوثي الانقلابية.[3] وطالب الوزير بضرورة الاستمرار في إجراءات التحقيق في انتهاكات الحوثيين بما فيها استهداف العقيد الصليحي (أحد ضباط فريق الارتباط الحكومي في اللجنة التي ترأسها الأمم المتحدة لتنسيق إعادة الانتشار والذي قتل على أيدي الحوثيين) قبل الحديث عن عودة فريق الحكومة لممارسة عمله في لجنة تنسيق إعادة الانتشار.

وشهدت مدينة الخوخة الساحلية جنوبي الحديدة، تظاهرة شعبية حاشدة، طالبت بالانسحاب من اتفاق ستوكهولم واستكمال تحرير الحديدة، وأعلنت رفضها لمشاريع تقسيم المحافظة التي ترعاها الإمارات. أعلن رئيس مجلس تهامة الوطني، عضو مجلس النواب «محمد ورق»، عن عزمه تشكيل قيادة جبهة مستقلة لتحرير تهامة، غير معنية باتفاق ستوكهولم الذي أبقى محافظة الحديدة وتهامة بشكل عام تحت قبضة الحوثيين[4].

من جهته جدد مجلس الأمن الدولي تفويض بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة «أونمها» لسنة واحدة حتى ال15 من يوليو 2021، بموجب القرار رقم 2534.[5]

1- اليمن: محافظ تعز الأسبق يكشف مؤامرة الإمارات للسيطرة على تعز عبر قوات نجل شقيق الرئيس الراحل علي صالح، القدس العربي، 4إبريل 2020. https://2u.pw/V9yps

2- للاطلاع على تفاصيل أكثر (علي الذهب، خريطة التشكيلات المسلحة التابعة للإمارات في اليمن وتأثيرها العسكري والسياسي، مركز الجزيرة للدراسات، 24يناير 2020). https://studies.aljazeera.net/en/node/4391، والقوات المتواجد في ساحل محافظتي تعز والحديدة (الساحل الغربي) غير متجانسة وتحدث بينها احتكاكات من وقت لآخر.

3- وزير خارجية اليمن: البعثة الأممية بالحديدة حبيسة بيد الحوثيين، العربية، 17ديسمبر 2020. https://2u.pw/jKdAv

4- مكون تهامي يعلن عزمه تشكيل قيادة جبهة مستقلة لتحرير الحديدة، يمن شباب، 19ديسمبر 2020.
https://yemenshabab.net/news/62145

5- اليمن: مجلس الأمن يجدد تفويض بعثة أونمها لسنة واحدة، موقع اخبار الأمم المتحدة، 14يوليو 2020.
https://news.un.org/ar/story/2020/07/1058271

بدوره كشف محافظ الحديدة «الحسن طاهر» عن وجود أطماع دولية بالسيطرة على المحافظة الواقعة على البحر الأحمر، داعياً الحكومة إلى سرعة تحريرها من مليشيا الحوثي، وحذّر المحافظ من استمرار الحديدة تحت سيطرة مليشيات جماعة الحوثي، وأنه إذا لم يتم تحريرها، فسيكون دخول الحديدة عبر بطاقة عبور، مثل «الضفة الغربية» في فلسطين المحتلة.[1]

محافظة أبين

منذ بداية 2020 وحتى شهر ديسمبر -عندما تم تنفيذ بنود أساسية في اتفاق الرياض- استمرت الاشتباكات بين قوات الحكومة اليمنية وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة أبين، وتحديدا في المناطقة المحيطة بعاصمتها «زنجبار»، وشكلت المواجهات المتكررة انعكاسا للمفاوضات في العاصمة السعودية، كما جسدت حصاد الدور السلبي لدولة الامارات في تشكيل المليشا وأيضا حالة الانقسامات المناطقية في جنوب اليمن.

ورغم فارق التسليح والاسناد فقد استطاع الجيش الوطني أن يحافظ على مواقعة ويحدث اختراقات في خطوط مليشيا المجلس الانتقالي، وفي مؤشر على غياب الثقة بين الأطراف، قتل ما لا يقل عن 47 مقاتلا وأصيب نحو 90 آخرين، في الأسبوع الأخير -منتصف ديسمبر- قبل تنفيذ اتفاق الرياض، في الاشتباكات التي تركزت في زنجبار عاصمة محافظة أبين ووصفها المسؤولون بأنها الأعنف في الأشهر الأخيرة[2]. وقد كلفة قوات ألوية العمالقة، من التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، بمهام الفصل والتمركز بين الجيش الوطني ومليشيا المجلس الانتقالي.

محافظة شبوة «نموذج 2020»

شهدت محافظة شبوة استقرارا وتنمية غير مسبوقة، في مختلف المجالات، وخاصة البنية التحتية وبناء المؤسسات الخدمية، باستثناء مواجهات محدودة في مديرية جردان، تمكنت قوات الأمن من السيطرة على مناطق تمركز المسلحين سريعا.

وضفت السلطة المحلية حصة 20 % من عائدات بيع النفط من الحكومة المركزية، وشبكة خطوط الأنابيب الممتدة إلى مرافق التصدير على بحر العرب، من إدارة شؤون المحافظة بقدر من الحكم الذاتي لأول مرة في التاريخ الحديث.[3]

من جهة أخرى، كرر محافظ شبوة «محمد صالح بن عديو» مطالبات السلطات المحلية بضرورة خروج القوات الإماراتية من منشأة تصدير الغاز «ميناء بالحاف» وقال، إن الامارات حوّلت المنشأة إلى «ثكنة

1- محافظ الحديدة يحذر من استمرار الحديدة تحت سيطرة مليشيا الحوثي الانقلابية، قناة سهيل، 2 ديسمبر 2020.
https://suhail.net/news__details.php?sid=14254

2- By AHMED AL-HAJ. Yemen: Clashes between government, separatists kill about 50. November17, 2020.
https://apnews.com/article/middle-east-yemen-saudi-arabia-sanaa-0318ead6e4d9a2ff271df10d8fa43056

3- شبوة: تقدّم رغم الاضطرابات في محافظة الهويات المتنازعة، مركز صنعاء للدراسات، 21 نوفمبر 2020. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/11986

عسكرية وتقف حجر عثرة أمام إعادة تشغيل المنشأة وتصدير الغاز، للسنة الخامسة على التوالي»[1].

المجال السياسي

مثل عام 2020 عام الاغتراب شبه الكلي لمسؤولي مؤسسات الدولة اليمنية، فباستثناء بعض الزيارات القصيرة لبعض الوزراء إلى محافظات مارب وحضرموت وشبوة فقد استقر رئيس الحكومة والوزراء في خارج اليمن، وقد انعكس سلبا على أداء المؤسسات وخدماتها واحتياجات المواطنين.

وقد تسببت الاحداث التي قام بها المجلس الانتقالي الجنوبي ودولة الامارات الداعمة له، باختلافات واتهامات بالتواطؤ مع منتهكي سيادة الدولة اليمنية بين النخب السياسية والعسكرية والاجتماعية، حتى داخل صفوف الحكومة، وأعضاء مجلس النواب الذين استنكروا صمت رئيس الجمهورية ونائبه، وطالت الاتهامات رئيس البرلمان «سلطان البركاني» ورئيس مجلس الوزراء «معين عبدالملك»، وقد بادر بعض أعضاء مجلس النواب لتقديم استجوابات للحكومة ونشر بيان باسم بعض الوزراء استنكر ما حدث وموقف رئاسة الحكومة.

الحكومة اليمنية والرهان على السعودية في احتواء انقلاب المجلس الانتقالي

تراهن الحكومة اليمنية على دور السعودية بوصفها قائدة التحالف المساند لها في استعادة مؤسسات الدولة من انقلاب جماعة الحوثي؛ في احتواء الانقلاب الثاني الذي قام به المجلس الانتقالي، وكذلك ضغط السعودية على الامارات لدفع الانتقالي للتراجع عن انقلابه. ورغم الدعم الدولي المتكرر للسعودية على مدى عام 2020 في إنجاح المفاوضات بين الطرفين، والمفاوضات المطولة، كان أداء السعودية بطيء ولم تتمكن من تنفيذ اتفاق الرياض وآلية تسريعه حتى بدأت الإجراءات في شهر ديسمبر عندما أعلن عن استكمال الاستعدادات لتطبيق الشق الأمني من اتفاق الرياض وإعلان تشكيل الحكومة واشراك المجلس الانتقالي الجنوبي فيها. وكان أعضاء مجلس الأمن رحبوا بالتزام الأطراف المتجدد في 9يناير 2020 بتنفيذ اتفاق الرياض، وأعربوا عن دعمهم الكامل للجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية[2].

إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي الإدارة الذاتية

انسجاما مع شعاراته وأهدافه المعلنة أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي 25أبريل (2020)، الإدارة الذاتية وفرض حالة الطوارئ في محافظات جنوب اليمن، وأبرزها «عدن»[3]، العاصمة المؤقتة للجمهورية اليمنية. ويأتي الإعلان تتويجا لسلسلة تصعيده العسكري على الأرض في المحافظات الجنوبية المتواجد

1- محافظ شبوة يطالب الإمارات بسرعة الخروج من بلحاف النفطية، الخبر بوست، 13 أكتوبر 2020.
https://alkhabarpost.com/news/14836

2- مجلس الأمن: قلَق بشأن الوضع في نهم والجوف باليمن ودعوة إلى جهود وقف التصعيد فورا، اخبار الأمم المتحدة، 30يناير 2020.
https://news.un.org/ar/story/2020/01/1048342

3- هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي تعقد اجتماعاً طارئاً وتصدر بياناً هاماً، موقع المجلس الانتقالي الجنوبي، 25ابريل 2020.
https://stcaden.com/news/11793

فيها، واخراجه للحكومة من «عدن»، وقد تمكنت مليشيا المجلس من السيطرة على محافظة أرخبيل سقطرى، بدعم الامارات وتواطؤ من القوات السعودية المتواجدة فيها والمكلفة بتأمينها.

وقد مثلت مواقف السلطات المحلية في المحافظات الجنوبية حجر الزاوية بوصفها المعنية بالإدارة الذاتية، حيث أعلنت ست سلطات محلية من ثمان، هي: شبوة، وحضرموت، وأبين، والمهرة، وسقطرى، ولحج؛ رفض بيان المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أعلن إدارة ذاتية لجنوب اليمن، وفرض حالة الطوارئ، وعدته انقلاباً على الشرعية واتفاق الرياض، والمحافظتان الأخيرتان- عدن والضالع- يسيطر عليهما الانتقالي[1].

وحمّلت الحكومة اليمنية، المجلس الانتقالي وقياداته الموجودة في أبو ظبي المسؤولية الكاملة عن عدم تنفيذ اتفاق الرياض، وصولا للانقلاب الكامل على مؤسسات الدولة[2]. وكانت الامارات أعلنت تحول استراتيجيتها في اليمن من الاقتراب المباشر إلى استراتيجية الاقتراب غير المباشر، بواسطة القوات اليمنية التي تم تشكيلها وتدريبها وتجهيزها ويُقدَّر قوامها بأكثر من 200 ألف جندي، مؤكدًا أن القوات الإماراتية قاتلت في اليمن ثلاثة أعداء في آن واحد: الانقلاب الحوثي، والإخوان المسلمون وطابورهم الخامس، والإرهاب القاعدي والداعشي[3].

من جهته أعلن التحالف العربي ضرورة إلغاء أي خطوة تخالف اتفاق الرياض، في إشارة إلى إعلان المجلس الإدارة الذاتية، وأوضح أنه اتخذ خطوات عملية لتنفيذ الاتفاق الذي يمثل الإطار الذي أجمع عليه الطرفان (الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي)[4].

العاصمة المؤقتة «عدن»

ضاعف تفرد المجلس الانتقالي الجنوبي بالسيطرة على العاصمة المؤقتة «عدن» استحواذه على مؤسسات الدولة، وكذلك إجراءات مليشياته القمعية وطردها الكثير من العاملين ومنع المسافرين المنتمين إلى محافظات شمال اليمن من المناطق التي يسيطر عليها.

وقد برزت الانقسامات المناطقية بين مكونات المجلس الانتقالي الجنوبي ومليشياتها، في صراعها على المناصب والمؤسسات والأراضي، والشواهد كثيرة على ذلك منها البناء العشوائي وعسكرة المدينة، وكاد الوضع العسكري ينفجر بسبب رفض إدارة أمن عدن تسليم معسكر النصر لقوات الحزام الأمني[5] وبعد وساطات تم تسليم المعسكر.[6]

1- التطورات السياسية في اليمن بعد إعلان المجلس الانتقالي الإدارة الذاتية في عدن | الدوافع والمآلات، مركز الفكر الاستراتيجي، 1يونيو 2020. https://2u.pw/cF2b2

2- مصطفى هاشم، بين الحكومة والمجلس الانتقالي.. اليمن على أبواب مواجهات جديدة، موقع الحرة، 27 أبريل 2020. https://2u.pw/MS5rx

3- كلمة الفريق الركن المهندس عيسى سيف بن عبلان المزروعي نائب رئيس أركان القوات المسلحة، تلفزيون الشارقة، 9 فبراير 2020. https://www.youtube.com/watch?v=fBaOX5c7Ulo

4- التحالف: يجب إلغاء أي خطوة تخالف اتفاق الرياض، قناة العربية، 27أبريل 2020. https://2u.pw/oQtGw

5- المطار يفجر أزمة مناطقية بين فصائل الانتقالي بعدن وتحركات تنبئ بانفجار الوضع، موقع الخبر اليمني، 2 ديسمبر 2020. https://alkhabaralyemeni.net/2020/12/02/108595/

6- يسيطر أصحاب منطقة يافع على معسكرات الحزام الأمني، وبالمقابل يسيطر أصحاب الضالع على أمن عدن.

اتفاق آلية تسريع اتفاق الرياض

مع اعلان الامارات انسحاب «تقليص عدد» قواتها من اليمن حاولت السعودية من خلال اتفاق الرياض أن تستعيد التحكم بتفاعلات الصراعات في المناطق اليمنية المحررة من سيطرة جماعة الحوثي وتعالج آثارها، لكن مؤشرات نجاح الاتفاق مشكوك فيها، نتيجة مضي الفترات الزمنية لتنفيذ استحقاقاته في الملاحق السياسية والعسكرية والاقتصادية[1].

وبعد تعثر تنفيذ بنود اتفاق الرياض المفترض تطبيقها مباشرة واستكمالها خلال ثلاثة أشهر، لجأت السعودية إلى الضغط على طرفيه (الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي) للتوقيع على اتفاق «آلية تسريع اتفاق الرياض»، في محاولة جديدة منها لإنجاح جهودها، حيث قدمت السعودية للطرفين آلية لتسريع العمل بالاتفاق (28 يوليو 2020 م) عبر نقاط تنفيذية تتضمن؛ استمرار وقف إطلاق النار والتصعيد بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي والذي بدأ سريانه منذ 22 /2020/6م، وإعلان المجلس الانتقالي الجنوبي التخلي عن الإدارة الذاتية وتطبيق اتفاق الرياض و تعيين محافظ ومدير أمن لمحافظة عدن، و تكليف دولة رئيس الوزراء اليمني ليتولى تشكيل حكومة كفاءات سياسية خلال 30 يوماً، و خروج القوات العسكرية من عدن إلى خارج المحافظة وفصل قوات الطرفين في (أبين) وإعادتها إلى مواقعها السابقة، وإصدار قرار تشكيل أعضاء الحكومة مناصفة بين الشمال والجنوب بمن فيهم الوزراء المرشحون من المجلس الانتقالي الجنوبي، فور إتمام ذلك، وأن يباشروا مهام عملهم في (عدن) والاستمرار في استكمال تنفيذ اتفاق الرياض في كافة نقاطه ومساراته.[2]

وأبرز ما يلاحظ في الآلية، تسمية –فرض– شخص رئيس مجلس الوزراء «معين عبدالملك»، وعدم الالتزام مجددا بتطبيق البنود وفق جدولتها الزمنية.

وفي 10ديسمبر 2020 وبعد مرور أكثر من عام على توقيع اتفاق الرياض (5 نوفمبر 2019)، أعلن تحالف دعم الشرعية في اليمن، بأنه تم استكمال كافة الترتيبات اللازمة لتطبيق آلية تسريع تنفيذ (اتفاق الرياض)، حيث تم التوافق على تشكيل الحكومة اليمنية بعدد (24) وزيرًا ومن ضمنهم وزراء المجلس الانتقالي الجنوبي ومختلف المكونات السياسية اليمنية. واكد التحالف استيفاء كافة الخطط العسكرية والأمنية اللازمة لتنفيذ الشق العسكري والأمني، وإنه تم التوافق على إعلان الحكومة المشكلة فور اكتمال تنفيذ الشق العسكري وفي غضون أسبوع[3].

وفيما أكدت التقارير بدء انسحاب قوات الطرفين من مناطق الاشتباكات في منطقة الشيخ سالم والمناطق المجاورة لها بمحافظة أبين، لكن الانسحاب لم يكن إلى المناطق المقرة، فقد قال مصدر عسكري، لموقع المصدر أونلاين، مساء اليوم الجمعة 12 ديسمبر، إن قوات المجلس الانتقالي الجنوبي

1- مطهر الصفاري، جنوب وشرق اليمن جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية والدولية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، 2020، ص 50. https://2u.pw/nxCUW

2- مصدر مسؤول: المملكة قدمت للحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي آلية لتسريع العمل في تنفيذ اتفاق الرياض، وكالة الانباء السعودية –واس–، يوليو 2020. https://2u.pw/zttF9

3- تحالف دعم الشرعية في اليمن: استكمال الترتيبات اللازمة لتطبيق آلية تسريع تنفيذ «اتفاق الرياض»، جريدة الرياض، 10ديسمبر 2012. https://2u.pw/SwtUS

لازالت في مدينة زنجبار مركز محافظة أبين، ولم تنسحب الى محافظة الضالع حسب الاتفاق[1]. ورغم إعلان تشكيل الحكومة اليمنية[2] لا تزال الشكوك مستمرة حول إمكانية تنفيذ الاتفاق والعمل بصورة مشتركة، نتيجة للفجوة الكبيرة بين اهداف ومصالح الطرفين، وصعوبة، دمج فصائل المجلس الانتقالي المسلحة في المؤسسات الحكومية، وتعامل الأطراف مع الاتفاق وخصوصا المجلس الانتقالي كتكتيك ينتزع بموجبه شرعية تمكنه من تسويق ذاته خارج اليمن، وتؤكد تلك الشكوك تكرار الاتفاقات الموقعة بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي وسلسلة التنازلات «الدستورية» التي تقدمها الحكومة اليمنية. وكان لافتا أن تكون وزارتي النقل والثروة السمكية من ضمن حصة المجلس الانتقالي الجنوبي ودلالات اختصاصاتها بأجندة دولة الامارات المتعلقة بالسيطرة على الموانئ والسواحل.

جماعة الحوثي تثبيت السيطرة ومحاولة التمثيل الخارجي

حرصت جماعة الحوثي خلال العام 2020 على تثبيت سيطرتها على المنطقة الجغرافية التي تحت قبضتها الأمنية، محاولة التقليل من تداعيات اغتيال الولايات المتحدة الامريكية مطلع العام؛ لقائد فيلق القدس الإيراني الجنرال «قاسم سليماني» في طريق مطار «بغداد» بالعراق، وإلى جانب تصعيدها العسكري، تعمدت استغلال سيطرتها على مؤسسات الدولة لصالح اجندتها، مستخدمة الترهيب للمسؤولين والمواطنين المقاومين لها وكذلك غير المتجاوبين معها. وعلى سبيل المثال، قضت محكمة تابعة للحوثيين، بإعدام 109 مسؤولين وقادة عسكريين في الحكومة اليمنية، بتهم عدة، أبرزها «التخابر مع السعودية»، التي تقود تحالفا عسكريا ضد الجماعة، حسب وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، بنسختها الحوثية[3]

واستمرت الجماعة في تعديل مسودات المبادرات المقترحة من قبل المبعوث الدولي إلى اليمن، مفضلة التفاوض مباشرة مع السعودية، والأطراف المحلية الراغبة بالالتحاق بها.

ومن جهة أخرى ركزت جماعة الحوثي بالتعاون مع إيران، على محاولة فك العزلة السياسية الدولية عليها بهدف انتزاع تمثيل أي دولة ولو كان رمزيا، حيث أعلنت إيران وصول ما سمته سفيرها لدى اليمن «حسن إيرلو» إلى صنعاء متجاوزة الاعراف الدبلوماسية، ومن جهتها أعلنت جماعة الحوثي وصول ما سمته سفيرها إلى سوريا «عبدالله صبري» (11 نوفمبر2020)، بعدما نجحت في إخراجه من اليمن، عبر طائرة الأمم المتحدة، ضمن وفد الحوثيين للمشاركة في مشاورات مونترو في سويسرا.

بدورها صنّف الولايات المتحدة الموفد الإيراني «حسن إيرلو»، الضابط في فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي.. إن دعم إيران للحوثيين من شأنه أن يغذي الصراع في اليمن ويفاقم عدم الاستقرار في البلاد[4]. كما فرضت الخزانة الأميركية عقوبات على قيادات حوثية متورطة بقتل

1- مصدر عسكري: قوّات الانتقالي لازالت في أبين ولم تنسحب إلى الضالع حسب الاتفاق، المصدر أونلاين، 12ديسمبر 2020. https://almasdaronline.com/articles/210106

2- قرار جمهوري بتشكيل الحكومة وتسمية أعضاءها، وكالة الانباء اليمنية -سبأ-، 18ديسمبر 2020. https://www.sabanew.net/viewstory/69728

3- حكم حوثي بإعدام 109 مسؤولين يمنيين لـ«تخابرهم» مع الرياض، وكالة الاناضول، 7سبتمبر 2020. https://2u.pw/Jb903

4- مسؤول أمريكي: عقوبات على سفير إيران لدى الحوثيين حسن ايرلو، وكالة 2 ديسمبر الإخبارية، 8ديسمبر 2020. https://2dec.net/last35618.html

وتعذيب مدنيين واغتصاب نساء. وشملت العقوبات، مدير إدارة التحقيقات الجنائية، سلطان زابن، ومدير جهاز الأمن والمخابرات، عبدالحكيم الخيواني، والرئيس السابق لجهاز الأمن القومي، عبدالرب جرفان، ونائبه، مطلق عامر المراني، ونائب مدير جهاز الأمن والمخابرات المدير السابق في جهاز الأمن السياسي، عبدالقادر الشامي؛ التابعة للمليشيا.[1]

المبعوث الاممي إلى اليمن «جريفت مارتن»

اعتمد المبعوث الدولي «جريفت مارتن» على تجزئة ملفات الصراعات بهدف حلحلتها للتوصل إلى تسوية شاملة، لكن الإشكالية كمنت في أن القضايا الجزئية تعقدت واخذت استحاقات القضية المركزية من حيث الزمن التي استغرقته المباحثات ومحدودية المخرجات، إضافة إلى اعتماده المفاوضات المساعدة من خلال اشراك ممثلي الأطراف المتصارعة أو القريبين منها بدورات تدريبية وورش سياسية تقدم تصوراتها للحل السياسي، وقد اهتم المبعوث الدولي باشراك النساء في جهوده، ومع ظاهرة جائحة فيروس كورونا، فقد تمت كثير من المباحثات على المشاورات عن بعد بواسطة البرامج التقنية.

وقدم المبعوث الدولي إلى اليمن مسودة مبادرة للحل الشامل، استمرت الأطراف وخاصة جماعة الحوثي تعدل عليها، إلى أن رفضتها الحكومة لتجاوزها مرجعيات التسوية في اليمن، واعتبرت الحكومة أن التعديلات التي أجراها مارتن غريفيث لمسودة مقترحات حل أزمة البلاد، منحازة لجماعة الحوثي.[2] وقد تعرض المبعوث الدولي «ماتن جريفت» لاتهامات بالتواطؤ مع جماعة الحوثي، ونقلت صحيفة فورين بوليسي الامريكية عن مصادر دبلوماسية أن المبعوث الدولي، عمل على ثني الولايات المتحدة تصنيف جماعة الحوثي كإرهابية. وتعد صفقة تبادل الاسرى والمختطفين أبرز إنجازات فريقه عام 2020، حيث شمل الاتفاق الإفراج عن 1081 أسيرا ومختطفا، 681 من أسرى الحوثيين مقابل 400 من القوات الموالية للحكومة اليمنية الشرعية، بينهم 15 سعودياً وأربعة سودانيين، وقد جددت صفقة التبادل والحفاوة الشعبية عند استقبالهم الآمال في عقد صفقة شاملة تعيد جميع الأسرى والمختطفين لأسرهم.

1- الخزانة الأمريكية تفرض عقوبات على قيادات أمنية واستخبارية للحوثيين، الوطن، 10ديسمبر 2020.
https: //www.elwatannews.com/news/details/5120503

2- الحكومة اليمنية ترفض مقترحا أمميا معدّلا لحل الأزمة وتصفه بـ«المنحاز»، اندبندنت عربي، 27يوليو 2020. https://pw.2u/Qqivg

المجال الاقتصادي والصحي

الاقتصاد اليمني في سنة 2020

العملة الوطنية والاقتصاد الثنائي، تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد المحلي وعلى المغتربين، نهب المساعدات الدولية، الفجوة الكبيرة بين حجم إعلانات المساعدات وأثرها على الأرض.

غاب دور المالية العامة وانقسمت الى ماليتين وانقسم الوعاء الواحد للمالية العامة الى بنكين مركزين احدهما في صنعاء والأخر في عدن، توقفت وقد تراجعت بعض مؤشرات الانفراجات على المستوى السياسي والاقتصادي التي ظهرت في 2019م مثل إقرار البرلمان موازنة الدولة واتفاق الرياض وتوقع استئناف تصدير النفط والغاز وتوقع البنك الدولي وقتها ان يكون العائد السنوي بـ900 مليون دولار[1] وتغيرات في قيادة البنك المركزي وغيرها من التوقعات التي كانت تتمنى تحسننا في المالية العامة للدولة ينعكس إيجابا على الاقتصاد ككل لذلك سنرى واقع ذلك كما يلي:

1/-1 التطورات المالية والنقدية في القطاع العام للدولة.

الواقع المؤسسي للمالية العامة في الدولة في صنعاء وفي عدن.

المالية العامة للدولة بواقع منقسم فهناك حكومة جماعة الحوثي في صنعاء غير معترف بها والحكومة اليمنية في عدن المعترف بها دوليا ولكل منها مالية وموارد خاصة، هذا ما استقرت اليه الحالة في العام 2020م واخفقت كل التفاهمات السابقة الساعية لتوحيد المالية العامة كما حاولت ذلك اتفاقية ستوكهولم أو ما يعرف باتفاقية الحديدة[2] ونلخص بشكل سريع اهم السياسات والتطورات في المالية العامة في صنعاء وفي عدن كما يلي:

الميزانية العامة للدولة في حكومة الحوثيين غير المعترف بها

سعت حكومة الحوثيين لتفعيل دور المالية العامة بعد الشلل الذي أصابها منذ 2015م وتصرفت كأنها في دولة مستقلة فاستحدثت موانئ برية للتخليص الجمركي على طول المنافذ الرابطة بين المناطق التي تحت سيطرة الحوثيين وبين المناطق التي تحت سلطة الحكومة كما قامت بعدد من الإجراءات:

أولا: الإيرادات

موارد المالية العامة في حكومة الحوثيين هي، الضرائب والجمارك والزكاة والغرامات ورسوم شركات

1- عاتق جارالله، اليمن في 2019 تغيير بوصلة الصراع، التقرير الاستراتيجي لسنة 2019م، المؤسسة العربية للدراسات ومجموعة التفكير الاستراتيجي ص 287-292.

2 - غريفيث: الحوثيون يسحبون عائدات ميناء الحديدة المخصصة للموظفين، وكالة الاناضول، 16يوليو 2020. https://2u.pw/Vn780

الاتصالات وعائدات الاستثمارات الحكومية وفوارق أسعار النفط والغاز المنزلي [1] وفيما يلي ابزر الاحداث في المالية العامة:

قامت حكومة الحوثيين بإصدار عدد من التشريعات فقد تم المصادقة على القوانيين من 5–8 لسنة 2020م حيث صادقت على تعديل قانون التعرفة الجمركية وقانون الضريبة العامة على المبيعات وقانون ضرائب الدخل[2].

استمرار المنافذ الجمركية التي اقامتها مليشيا الحوثي في منافذ المحافظات الخاضعة لسيطرتها والذي يتم فيها إعادة تحصيل الرسوم الجمركية التي تمت في المنافذ والدوائر الجمركية في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية.

إصدار لائحة تنفيذية لجباية الزكاة 29أكتوبر 2020، (عرفت بقانون الخمس) وتضمنت 125 مادة [3]، وقد أحدث إصدارها موجة من السخط وردود الافعال المستهجنة لدى الأوساط اليمنية.

المبالغة في تحصيل الضرائب بنسب مرتفعة، وممارسة الترهيب الأمني في تحصيلها من القطاعات التجارية والعقارية والزراعية.

لا تصرف جماعة الحوثي الإيرادات لتغطية نفقات القطاع الحكومي وفق بنود النفقات العامة في مناطق سيطرتها، ويلاحظ ما يلي:

التحفظ على مقدار حجم الإيرادات المحصلة وانعدام للشفافية والافصاح.

عدم وجود موازنة عامة

استمرار انقطاع مرتبات ومستحقات الموظفين الحكوميين في مناطق سيطرتها، مدنيين وعسكرين باستثناء صرف نصف راتب أواخر يوليو بحسب تقرير البنك الدولي حيث سحبت من حساب البنك المركزي في الحديدة وهي المخصصة بحسب اتفاق ستوكهولم[4] .

استغلال الموارد في تمويل العمليات القتالية.

الميزانية العامة للدولة الحكومة اليمنية «عدن» المعترف بها

استشعار لأهمية الدور الاقتصادي للدولة، فقد تم تضمينه في اتفاق الرياض 5 نوفمبر 2019، حيث شملت الترتيبات إدارة موارد الدولة وبما يضمن توحيد الوعاء المالي لجميع الموارد العامة، وتورد جميعها الى البنك المركزي في عدن، ويكون الصرف بموجب الميزانية وغير ذلك من البنود، وكانت تلك الترتيبات المعلنة مؤشرا لاستقرار اقتصادي نسبي وتفعيلا حقيقا لدور الحكومة الشرعية، وكان يتوقع ان يتحسن الوضع الاقتصادي في 2020، كنتيجة لتطبيق ذلك الاتفاق، لكن الاحداث في سنة 2020م كانت كالتالي:

1- تقرير لجنة الخبراء التابعين لمجلس الامن الدولي، فبراير2020.

2- البنك الدولي، أحدث المستجدات الاقتصادية في اليمن، التقرير الشهري، مايو2020، تقرير ص2

3- الحوثيون يجرون تعديل على قانون الزكاة الصادر عام 1990 يمنحهم ٪20 «الخمس» للسلاليين (القانون)، المشهد اليمني، 9يونيو 2020 https://www.almashhad-alyemeni.com/168563

4 - تقرير البنك الدولي، أحدث المستجدات الاقتصادية في اليمن التقرير الشهري، يوليو 2020م ص1

أولا: الإيرادات

شكل عدم الاستقرار الأمني واستمرار حالة الانقسام وتعارض مراكز اتخاذ القرار وغياب الحكومة؛ معوقا أساسيا لنجاح المالية العامة في عدن من تحقيق هدفها في إعادة توحيد المالية العامة وإعادة دورها، رغم وجود الكثير من الموارد العامة، في حال تفعيلها، وفيما يلي أهم التطورات في مناطق سيطرة الشرعية:

انعكس انقلاب المجلس الانتقالي على الحكومة في اضعاف دور مؤسسات الحكومة الإرادية، فقد أعلن المجلس الانتقالي الإدارة الذاتية. 25 إبريل 2020، وفي 1مايو 2020.

تعثر تصدير بعض حقول النفط، واستمرار توقف تصدير الغاز عبر ميناء بلحاف نتيجة سيطرة الامارات عليه، وكانت صادراته تصل الى 6 مليون و700 ألف طن سنويا توفر للخزينة العامة 800 مليون دولار[1] وغيره من الموانئ والمطارات.

غموض في مصير الإيرادات التي قام المجلس الانتقالي بتحويلها إلى حساب (الإدارة الذاتية) في البنك الأهلي اليمني في عدن بحسب تقرير البنك الدولي[2] من الموانئ والذي بلغ لـ4 اشهر في عام 2019م مبلغ 43 مليون دولار[3] أي بتقدير 129 مليون دولار للعام.

انعدام شفافية الإفصاح عن الموارد المحصلة للدولة في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية وشلل للمؤسسات المالية.

ثانيا: الانفاق

واجهت المالية العامة للدولة –الحكومة اليمنية– عدن، تحديات عدة متعلقة بالإنفاق الحكومي:

تعثر الحكومة في تقديم موازنة عامة لمجلس النواب لإقرارها، نتيجة لتواجدها في العاصمة السعودية اغلب الفترة، وعدم انعقاد مجلس النواب.

تأخر صرف رواتب منتسبي القطاع الحكومي وتوقفها شبه كلي لأشهر[4]، مع الإشارة إلى انه تم استئناف الصرف بحسب تقرير البنك الدولي في نهاية شهر يوليو[5] في المناطق الجنوبية.

1–تبلغ صادراته قرابة 7 مليون طن من الغاز سنويا... مصدر حكومي: الامارات حولت ميناء بلحاف الى ثكنة عسكرية، موقع الحرف28، 15سبتمبر 2020. http://www.alharf28.com/p-43685

2- أحدث المستجدات الاقتصادية في اليمن البنك الدولي، تقرير شهر يوليو 2020م، ص1

3- 43 مليون دولار عائدات موانئ اليمن في 4أشهر، الشرق الأوسط، 5نوفمبر 2019. https://2u.pw/BDvSH

4 - سالم حيدرة صالح، وقفه احتجاجية لمعلمي ابين لأجل راتبهم المنهوب صحيفة الأيام، 19 نوفمبر 2020. https://www.alayyam.info/news/8EQYPM11-G2UAYF-3530

5 – البنك الدولي، تقرير شهر يوليو، مرجع سابق، ص1

ب- الواقع للمؤسسات النقدية العامة والخاصة في اليمن (صنعاء/ عدن)

ب/1 - البنك المركزي

السلطة النقدية في اليمن مثل السلطة المالية، منقسمة الى سلطتين، بنك مركزي في صنعاء له محافظ معين من حكومة الحوثيين، وهو اخر محافظ تم تعيينه بتاريخ [1]، يمارس مهامه وانشطة البنك في مناطق سيطرة الحوثيين بعيدا عن البنك المركزي في «عدن» الممثل للسلطة النقدية لليمن.

ب/2 - القطاع المصرفي وأسعار الصرف

يسيطر القطاع المصرفي على القطاع المالي في اليمن، كما هو الحال في معظم الدول النامية.

ب/3 - الانقسام المصرفي

تأثيرات الانقسام المصرفي انعكست على شركات الصرافة التي تواجه اتهامات بالتلاعب كما لم تسلم البنوك الخاصة من تداعيات ازمة الانقسان، وأبرز المظاهر لذلك الانقسام:

منع البنوك وشركات الصرافة من التعامل بالنقود الجديدة ومصادرتها في مناطق سيطرة الحوثيين، وفرض غرامات على من يثبت التعامل بها.[2]

ارتفاع رسوم التحويلات المصرفية من مناطق سيطرة الشرعية الى مناطق سيطرة الانقلابيين لتصل لنسبة 30 % من قيمة الحوالة، وتمثل عبئا إضافيا على المواطنين، وتعمق الانقسام المصرفي، ورسوم الحوالات هي الأعلى والاغرب عالميا[3].

اضطراب سوق الصرف واختلاف أسعار الصرف، فنسبة ما فقده الريال اليمني من قيمته خلال الخمس السنوات تصل الى 176 % حتى شهر مايو 2020 [4]، كما أعلنت الأمم المتحدة، تراجع الريال اليمني بنسبة 25 % منذ مطلع العام، محذرة من انتشار الجوع في البلاد، على خلفية ارتفاع الأسعار في السوق المحلية..، ووفقا للبيان، نظرا لأن احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية آخذة في النفاد، فقد لا يتمكن اليمن من استيراد الغذاء، ما يهدد بوقوع الملايين في براثن الجوع».[5]

فالانقسام الحاصل في الجهاز المصرفي ظاهر في تفاوت أسعار الصرف للريال مقابل العملات في المركزين وتصل الفجوة بين أسعار الصرفي ما بين صنعاء وعدن الى 159ريالا للدولار الواحد بنسبة تصل الى 26.5 % [6] ففي صنعاء أسعار صرف مختلفة ومتفاوتة فدولار الرسوم ب250ريال وسوق الصرافة وصل كحد اعلا الى 620ريال في 2020م ولا يعبر ذلك عن كفاءة اقتصادية بقدر ما هو تحكم في اقتصاد شبه مغلق.

متوسط أسعار الصرف في عدن ومناطق سيطرة الشرعية والحكومة المعترف بها دوليا خلال السنة

1- قرار تعيين محافظ البنك المركزي، وكالة سبأ (الحوثية)، 18إبريل 2020م https://www.saba.ye/ar/news3094508.htm

2- البنك المركزي في صنعاء يتخذ حزمة إجراءات لمواجهة تأثيرات ضخ كميات كبيرة من العملات الغير قانونية، الثورة نت -الحوثيين-، 24 ديسمبر 2019. http://althawrah.ye/archives/606475

3- الانقسام المصرفي ورسوم التحويلات ثقب اسود يلتهم أموال اليمنين، DW الألمانية 2020/9/19. https://2u.pw/O0HRR

4- مؤشرات الاقتصادي اليمني تداعيات كورونا على الاقتصادي اليمني الصادر عن مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي ص 4 لشهر 5

5- الريال اليمني يفقد ربع قيمته منذ مطلع 2020، وكالة الاناضول، 24 سبتمبر 2020. https://2u.pw/XvZPb

6- مجموعة البنك الدولي التقرير الشهري المستجدات الاقتصادية في اليمن لشهر يوليو2020 ص 4

المالية 2020 للدولار هو: 760 ريال، و200 للريال السعودي، وقد وصل إلى 840- ريال يمني مقابل الدولار، قبل أن يتحسن عقب إعلان تشكيل الحكومة منتصف ديسمبر.

تفاوت أسعار الصرف وارتفاع رسوم الحوالات قد جعل من عملاء البنوك يفقدون الثقة في قدرة البنوك على توفير الخدمات المصرفية وفق التعاقدات المبرمة فعميل أي بنك في عدن في حال قرر سحب مبلغ 100 ألف ريال من أي صراف الي في صنعاء فسوف يحسب عليه البنك 30 % رسوم حوله وسحب من فرع عدن أي انه لن يستلم سوى 70 ألف ريال يمني ويخصم من حسابة 100الف ريال.

2/1 – اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد اليمني ككل:

1 - عدد سكان الدولة:

يقدر ب 32.471 مليون نسمة معظمهم يسكنون الريف، حيث لا يعيش سوى ٪36.6 من السكان في المناطق الحضرية يشكّل الشباب دون سن 24 عامًا ٪62.6 من إجمالي السكان»[1]

2 - مؤشر النمو للناتج المحلي الإجمالي

وصل الانكماش التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي خلال 2015–2019م الى نسبة 45.1 % [2]، وبلغ توقع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المتوقع لعام 2020 التغير (0،5- %)[3]

مؤشر الفقر

أشارت تقديرات الأمم المتحدة، إلى أن 24.3 مليون شخص –أو 80 % من السكان– «معرضون لخطر» المجاعة والمرض، وزهاء 14.4 مليون شخص منهم بحاجة ملحة إلى المساعدات.[4] وبينما كان حوالي نصف سكان اليمن يعتبرون فقراء قبل الأزمة، عاش 78.5 % من السكان على أقل من 3.20 دولار أمريكي في عام 2017، وفي 2019 عانى أكثر من 20 مليون من انعدام الأمن الغذائي، و7.4 مليون كانوا عرضة لخطر المجاعة و3.3 مليون طفل يعانون من سوء التغذية « [5]

مؤشر البطالة

البطالة مشكلة رئيسية في اليمن، عمقت الحرب أزمتها، وبحسب بعض التقارير فان مؤشرات البطالة لسنة 2020م هي 15.89 % .[6]

1- اليمن، البوابة العربية للتنمية، https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/node/938

2- وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية نشرة رقم 46، إبريل 2020، ص1.

3- صندوق النقد الدولي https://www.imf.org/en/Countries/YEM تقدير نمو الناتج

4- البنك الدولي في اليمن، البنك الدولي، 20 أكتوبر 2020 https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview

5–تقرير الفقر البوابة العربية للتنمية
https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/indicator/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-82%

6- تقرير المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات https://2u.pw/1kSbG

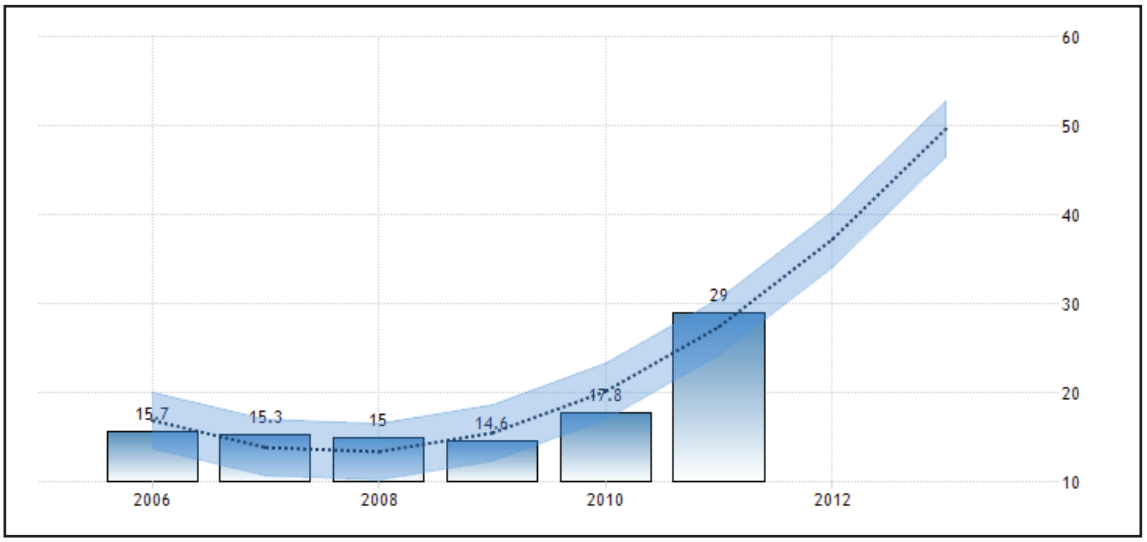

توقعات معدل البطالة	فعلي	Q2/16	Q3/16	Q4/16	Q1/17	2020	وحدة في المئة
	29	38	38	38	38	15,89	

وبحسب تقارير سابقة نشرتها الأمم المتحدة، فإن نسبة البطالة في اليمن بلغت ما يُقارب 60 % من النسبة الكلية للقوى العاملة، وقد ارتفعت هذه النسبة نتيجة تسريح غالبية العمال في القطاع الخاص وإغلاق كثير من المرافق الاقتصادية بعد ظروف الحرب الكارثية التي يشهدها البلد منذ أكثر من سنتين ونصف، تبدو هذه النسبة مرتفعة جداً، ومع ذلك فهي لا تُوصَّف بدقة مستوى البطالة المتعدد في اليمن.[1]

مؤشر التنمية البشرية

بحسب تقرير برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة « يأتي اليمن في المرتبة 177 من أصل 189 في مؤشر التنمية البشرية 2019.[2]

3 - التضخم

اسعار المستهلك (التضخم) لعام 2020 التغير (26.4) % .[3] بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي وهناك تفاوت لمستوى التضخم يختلف باختلاف المناطق وذلك لاختلاف أسعار الصرف والتكاليف الأخرى .

1- أمين اليافعي، الحاجة إلى إعادة تحديد مفهوم البطالة في اليمن، موقع منصتي، 24أغسطس 2017.
https://manasati30.com/society/2350/

2 - تقرير برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة المنشور https://ar.wfp.org/countries/yemen-ar

3 - المرجع السابق

2 - تأثيرا جائحة كورونا «كوفيد «19 والاقتصادي اليمني 2020م

أعلنت الأمم المتحدة اول إصابة بجائحة فيروس كورونا في اليمن 10إبريل 2020 [1]، ومن بعدها القت تداعيات تفشي الفيروس بظلالها على الاقتصاد اليمني، حيث اثرت بصورة سلبية ومباشرة عليه والذي يعاني الانهيار جراء الحرب الدائرة في اليمن منذ 2014، وقد ضاعفت من التحديات الاقتصادية، وتجلت بصورة واضحة في الازمة الخانقة[2] في عدد من الأصعدة نوجزها:

الأول: الصحي

تسبب تزامن الحرب وانتشار جائحة كورونا في انهيار البنية التحتية الصحية، إذ كانت اليمن تعاني من منظومة صحية منهارة مما صعّب عليها التصدي للجائحة -وفقا للأمم المتحدة- كان يوجد باليمن حوالي 3500 منشأة طبية أصبح نصفها فقط هو ما يعمل بشكل كامل بعد أن تم تدمير البقية، مما أدى إلى عجز شديد في أماكن استقبال المرضى وعلاجهم، حيث برزت الأزمة الصحة[3] في الملامح التالية:

- عدم وجود إحصائية بعدد المصابين نظرا للانقسام الحاصل في البلد فحكومة الحوثيين لم تعلن عدد محدد «إحصائية» للإصابات في مناطق سيطرتها.
- عدم توفير الإمكانيات الصحية لفحص الفيروس في البدايات الأولى ومحدودية عددها لاحقا، حيث حدثت من تاريخ 1/-4 2020/6/30 ارتفاع ملحوظا في حالات الوفيات في عموم مناطق اليمن ولغياب الإمكانيات الطبية للفحص لم يتم معرفة أسباب الوفيات تلك وتشبه أعراضها وباء فيروس كورونا، وقد بلغت الوفيات في أسبوع واحد 380 حالة وفاة.[4]

الثاني: الاقتصادي

على مستوى المالية العامة للدولة عانت الموارد العامة للدولة نقص في الموارد، نتيجة تراجع أسعار النفط العالمي بنسبة تفوق 55 % خلال الفترة فبراير-يونيو 2020 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وصل سعر البرميل 25 دولار كمتوسط سعر للفترة فبراير -يونيو 2020، أدى هذا الانخفاض بظلاله على العجز في الايرادات الحكومية التي كانت تخطط لتصدير 30 مليون برميل خلال العام 2020 وأثر بصورة سلبية على ميزان المدفوعات [5].

الثالث: النقدي

يعتمد اليمن بشكل رئيسي نتيجة ضعف تصدير النفط، على ثلاثة مصادر خارجية لتأمين تدفقات العملات الأجنبية وتحفيز النشاط الاقتصادي: المساعدات الإنسانية الأجنبية، والدعم المالي السعودي

1- اخبار الأمم المتحدة، 10ابريل 2020. https://news.un.org/ar/story/2020/04/1053032

2- الهيئة العالمية للإغاثة والتنمية، 6يوليو 2020. https://onsur.org/ar/blog/p/21

3- اليمن بين سندان الحرب ومطرقة كورونا، 6يوليو 2020. https://onsur.org/ar/blog/p/21

4- فيروس كورونا: اليمن يسجل «زيادة كبيرة» في عدد الوفيات بأعراض تشبه الوباء، BBC، 15مايو 2020. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52671502

5 - مؤشرات الاقتصاد اليمني، تداعيات كورونا على الاقتصاد اليمني، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، ص5و6

المقدم إلى الحكومة اليمنية، والاكثر أهمية هو التحويلات المالية من المغتربين اليمنيين الذين يعمل معظمهم في السعودية، وكان لانتشار جائحة كورونا تأثير سلبي أدى إلى انخفاض في المصادر الثلاثة للعملات الأجنبية بشكل كبير عام 2020، وانعكست تلك التداعيات في المؤشرات كالتالي:

- انخفاض تحويلات المغتربين بالعملة الصعبة، بداية بسبب تأثير القوانين الجديدة الخاصة بالعمالة في السعودية، ولحق بذلك تأثير انتشار فيروس كوفيد19- وانعكاساته على اقتصادات دول المنطقة التي يتواجد فيها المغتربين اليمنيين، حيث تسهم حوالاتهم في إعالة شريحة كبيرة من اليمنيين، وفي ضخّ قدرٍ مهم من السيولة النقدية في السوق المحلية، ويقدر عدد المغتربين بـ12 مليون عامل 85 % منهم في دولٍ الخليج [1]، ووصلت نسبة التراجع بحسب بعض التقديرات إلى 60–70 % .[2]
- تراجع التحويلات الخارجية الأخرى (المساعدات)

الرابع: المخزون السلعي والاضطرابات في سلاسل التوريد

حيث ان المخزون السلعي والتمويني انخفض الكميات المفرغة في ميناء الحديدة والصليف بنحو71000 طن مقارنة بشهر 12/ 2019 فيما المشتقات النفطية انخفضت بمقدار 54000 طن.[3]

1 - اليمن بين سندان الحرب ومطرقة كورنا اقتصاد هش بمواجهة محن متصاعدة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجي، وحدة الدراسات الاقتصادية وحدة صنعاء أكتوبر 2020 إعادة تصور اقتصاد اليمن، ص10

2 - مؤشرات الاقتصاد اليمني تداعيات كورونا على الاقتصاد اليمني، مرجع سابق ص 5و6

3 - مؤشرات الاقتصاد اليمني، المرجع السابق، ص 5و6.

المحور الثاني: التحليل والتفسير للتطورات والتوقعات المستقبلية

أولا: تحليل الأسباب وتفسير الظواهر الاقتصادية لليمن 2020م

تزايدت مؤخراً مؤشرات تفاقُم أزمة الاقتصاد اليمني مُنذِرةً باقترابه من حافة الانهيار الكُّلي، ما قد يُخلِّف تداعيات هائلة ومأساوية على حياة الغالبية العظمى من اليمنيين الذين يُعانون أصلاً من ظروف معيشية صعبة منذ عدة سنوات، كما تعاني اليمن من العديد من الاختلالات الهيكلية المتراكمة منذ ما قبل الصراع الحالي والتي تؤثر في استقرار العملة والاقتصاد بشكل عام، مثل الدين المحلي المرتفع، والهيكل الاقتصادي الريعي الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، ومعدلات التضخم المرتفعة، وجاءت الحرب القائمة لتزيد من حدة هذه الاختلالات وتضيف عوامل إضافية ازدادت تعقيداً مع مرور سنوات الحرب، ويمكن أن تشكل بعضها مؤشرات للمستقبل في حال استمر الانقسام السياسي خلال العام القادم 2020، ويمكن تلخيص أهم أسباب التدهور والاختلالات في أداء المالية العامة وفي تدني أسعار الصرف واستمرار انكماش النمو وتنامي معدلات البطالة واستمرار الاختلالات الاقتصادية الحالية في النقاط التالية:

النقطة الأولى: تحليل وضع المالية العامة لسنة 2020م

العجز في الموازنة العامة للدولة لسنة 2020 سواء في صنعاء او في عدن وذلك لان الموارد في وضعها المنقسم لا تغطي متطلبات الانفاق العام وقد سبق تناول مظاهر ذلك الانقسام، حتى وان لم يتم الإعلان عن الموازنة العامة في المنطقتين، وذلك ناتج عن الأسباب التالية:

1 - محدودية إيرادات الحكومة مقابل ارتفاع متواصل في نفقاتها.

2 - تراجع عائدات تصدير النفط الخام بفعل انخفاض متوسط أسعاره عالمياً إلى نحو 40 دولاراً للبرميل بعد أن كان عند 60 دولاراً للبرميل في السنة الماضية.

3 - توقف تصدير الغاز

4 - انقسام المالية العامة ما بين صنعاء وعدن، عدم توحيد الوعاء المالي في مناطق سيطرة الشرعية، وسيطرة جماعة الحوثي، على موارد مالية كبيرة وعدم توريد السلطات المحلية في بعض المحافظات الإيرادات السيادية المركزية والمحلية إلى حساب الحكومة العام -البنك المركزي اليمني في عدن أو فروعه في المحافظات-، والاحتفاظ بها في حسابات خاصة تتصرف بها السلطات المحلية خارج سيطرة البنك المركزي اليمني.

النقطة الثانية: تحليل حال السياسات النقدية والاستقرار النقدي 2020م

تعد سنة 2020م كمحصلة لسوء أداء السنوات السابقة واستمرار حالة الانقسام وتأثيراته وتراجع أسعار صرف الريال اليمني امام العملات الأجنبية وذلك ناتج عن الأسباب التالية:

1 - انخفاض رصيد الأصول الخارجية من العملات الأجنبية للبنك المركزي اليمني وذلك ناتج عن:

أ- نهب جماعة الحوثي للأرصدة الموجودة عند انقلابها وسطوتها على البنك المركزي اليمني 21 سبتمبر 2020.

ب - انخفاض تصدير النفط وتوقف تصدير الغاز

ج - انخفاض رصيد الأصول الخارجية للبنك المركزي، واستنفاد الوديعة السعودية في البنك المركزي في عدن

د. تقلص تحويلات المغتربين «العملة الصعبة».

2 - عدم التنسيق بين السياسية المالية للحكومة اليمنية والسياسة النقدية للبنك المركزي اليمني، في ظل تضخم عجز الموازنة/النفقات الحكومية وتغطيته بالسحب على المكشوف من البنك المركزي عن طريق طباعة وإصدار العملة دون غطاء وطباعة الحكومة قرابة 300 مليار ريال يمني (ما يعادل 400 مليون دولار تقريباً). ويصل مجموع الطبعات الجديدة التي أصدرتها الحكومة منذ العام 2018 إلى تريليونين ريال، وهي تعتبر زيادة كبيرةً جداً في الكتلة النقدية المتداولة، خصوصاً أنها ترافقت مع تراجع كبير في حجم احتياطيات البنك المركزي اليمني من العملات الصعبة.

3 - انقسام السياسة النقدية بين صنعاء وعدن والاستخدام السياسي للتغيرات في سعر الصرف (مثل منع تداول الطبعة الجديدة من العملة من قبل سلطات الأمر الواقع في صنعاء، والخلافات حول آليات تغطية الاعتمادات المستندية من الوديعة السعودية...إلخ)، بالإضافة إلى انعكاسات الأوضاع الأمنية والسياسية على عمل البنك المركزي (مثل السطو المسلح على شحنات خاصة بالبنك المركزي في عدن والمكلا).

4 - ضعف التدخلات النقدية الفعالة من قبل البنك المركزي في عدن.

5 - العوامل النفسية والسلوكية المؤثرة في جانب الطلب.

6 - قطع أغلبية البنوك المراسلة لعلاقتها مع العديد من البنوك اليمنية نظراً لحالة الحرب الجارية في البلاد ووضع البنك المركزي وضعف قدرات بعض البنوك وهذا يمثل تحديا يواجه القطاع المصرفي اليمني[1]

ثانيا: التوقعات المحتملة لاقتصاد اليمن في 2021

ترتبط التوقعات المحتملة للعام 2021م، بالتطورات السياسية والعسكرية ودور الحكومة والمجتمع الدولي، وفيما تشير المؤشرات إلى أن الانقسام سيبقى السمة الأساسية الملازمة لحال المالية العامة والعجز هو المتوقع، اذ يَستَبعِد العديد من الخبراء إمكانية زيادة إيرادات الحكومة بشكل كبير أو حتى تحسُّنها بصورة نسبية على المدى القريب، وعلى نحوٍ يُمكِّن من تغطية العجز القائم[2].

بالنظر إلى المؤشرات والمعطيات الاقتصادية والسياسية السابقة، يمكن القول إن الاقتصاد أمام مفترق

1- تدهور سعر الصرف في اليمن، مركز إعادة تصور اقتصاد اليمن، تقرير رقم1 شهر يوليو، 7 يوليو 2020.
RYE__Flash__Report__No1__Ar.pdf/07/https://carpo-bonn.org/wp-content/uploads/2020

2- تفاقُم أزمة الاقتصاد اليمني: المؤشِّرات والتداعيات، مركز الإمارات للسياسات، 12 أغسطس 2020. https://2u.pw/yOpJW

طرق، إما بداية تحسنه في حال التوافق السياسي وتلقي دعم خارجي سياسي ومالي ضروري، لكي ينجح اتفاق سلام دائم في اليمن، ويفرض الوضع الإنساني، على الجهات الفاعلة المحلية التي تقود مبادرة السلام للعمل بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لإنهاء الحرب بطريقة أكثر ديمومة.[1] أما في حال استمر الصراع وتخلى المجتمع الدولي عن دوره فيتوقع أزمة اقتصادية أشد عُمقاً وإيلاماً، وربما تدفع تداعياتها الكارثية اقتصاد البلاد إلى حافة الانهيار التام، ويُمكن إيجاز أبرز التداعيات المحتملة[2]:

- في حال فشل تنفيذ اتفاق الرياض واستمر الصراع، يتوقع أن يكسر سعر الصرف سقف الـ 1000 ريال مقابل الدولار الأمريكي الواحد؛ أي أن العملة الوطنية ستفقد 365 % من قيمتها منذ بداية الحرب قبل خمس سنوات (عندما كان الدولار الواحد يساوي 215 ريالاً يمنياً تقريباً).
- ارتفاع مستوى التضخم فسيؤدي تراجع سعر صرف الريال إلى ارتفاع كبير في أسعار غالبية السلع.
- ستُفاقِم التداعيات من حِدّة الأزمة الإنسانية، والتي جعلت 75 % من السكان تحت خط الفقر بحسب تقديرات الأمم المتحدة، وأدّت إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف تقريباً[3].

الأوضاع الإنسانية في اليمن

يعد اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم، إذ ما يقرب من 80 % من السكان –أكثر من 24 مليون شخص– يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية والحماية. وقد أظهرت أحدث التقارير لليونيسف والشركاء أن طفلا واحدا من بين كل خمسة دون سن الخامسة في أنحاء مختلفة في اليمن يعاني من سوء تغذية حاد، حيث يحتاج ما يزيد عن 12 مليون طفل إلى المساعدة الإنسانية، أي 4 من كل 5 أطفال. وترى منظمة اليونيسف، أن اليمن من بين أسوأ البلاد التي يمكن للطفل أن يولد فيها.

يعاني الأطفال أيضا من سوء التغذية في الوقت الذي لا تزال الأمراض التي يمكن الوقاية منها تفتك بالكثير منهم. هناك أكثر من 9.5 مليون طفل ممن يفتقرون إلى الوصول لمصدر آمن للمياه أو لخدمات الصرف الصحي الملائمة[4].

ووفقاً للأمين العام للأمم المتحدة، فقد اضطر نحو 80 ألف شخص لترك منازلهم في النصف الأول لعام 2020، مما رفع عدد النازحين إلى نحو 4 ملايين شخص. وتواصل الكوليرا تهديد حياة الناس مع إصابة 110 ألف شخص بالمرض هذه السن. وتزيد الفيضانات الأخيرة من خطر الإصابة بحمى الضنك والملاريا[5].

1- محمد الرجوي، نهج جديد لسلام شامل ودائم في اليمن، نون بوست، 26 أكتوبر 2020.
https://www.noonpost.com/content/38711

2- تفاقُم أزمة الاقتصاد اليمني: المؤشِّرات والتداعيات، المرجع السابق.

3- المرجع السابق.
https://epc.ae/ar/topic/the-worsening-economic-crisis-in-yemen-indications-and-repercussions

4- حوار (كمال الوزيزة، المسؤول الإعلامي لليونسف): الأمم المتحدة تدعو إلى دعم أطفال اليمن لإنقاذهم من الأوضاع المأساوية والعواقب طويلة الأمد، موقع اخبار الأمم المتحدة، 28 أكتوبر 2020. https://news.un.org/ar/story/2020/10/1064662

5- اخبار الأمم المتحدة، اليمن: تعهدات بتقديم 1,35 مليار دولار لمساعدة 80٪ من الشعب اليمني والأمين العام يجدد دعوته إلى وقف إطلاق النار، 2 يونيو 2020. https://news.un.org/ar/story/2020/06/1055882

وفي 2 يونيو 2020، تعهد الدول المانحة في أول مؤتمر «افتراضي» للمانحين من أجل اليمن، بتقديم 1.35 مليار دولار، لا تزال الاحتياجات كبيرة، إذ تطالب المنظمات الإنسانية بنحو 2.41 مليار دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية في الدولة التي يحتاج فيها 80 % من سكانها (24 مليون يمني) لشكل ما من أشكال المساعدة.[1]

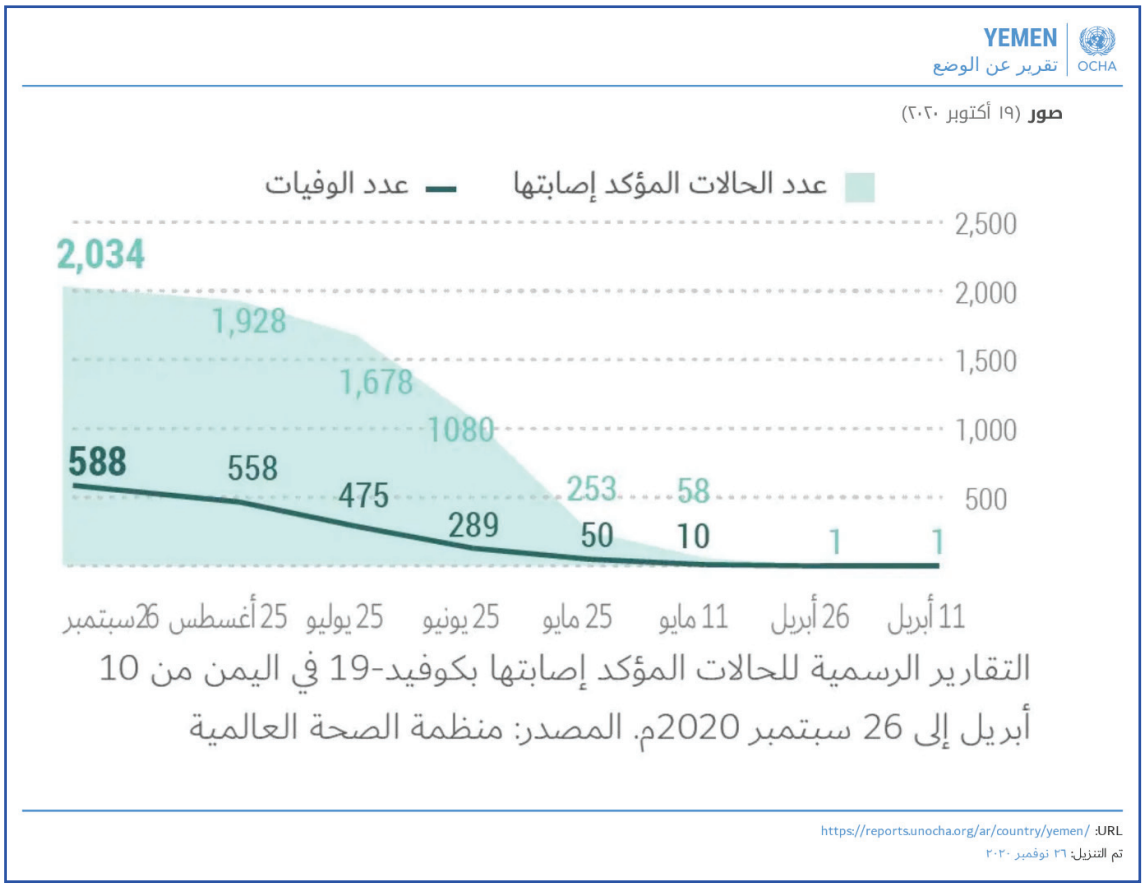

شبه الفساد المرافقة لعمل المنظمات الإنسانية

واجهت المنظمات الدولية العاملة في اليمن العديد من التحديات المتعلقة بقدرتها على توصيل المساعدات للمستفيدين، نتيجة التضييق على عملها والسطو على بعض المساعدات من قبل جماعة الحوثي وتحويلها إلى مجهود حربي لميليشياتها، وكذلك تلف بعض المواد الغذائية، إضافة إلى مطالب المبادرات الشبابية والمجتمعة للمنظمات الكشف عن بنود مصاريف المساعدات المالية والمادية التي تلقتها، ووصلت إلى اتهام القائمين عليها بالفساد وتواطؤهم مع جماعة الحوثي. ودعا أعضاء مجلس الأمن إلى الوقف الفوري لجميع أعمال تخويف العاملين في المجال الإنساني، ووقف عرقلة وتحويل المساعدة الإنسانية عن مسارها، وإبرام اتفاقات حول المشاريع الإنسانية وتنفيذها السريع دون مزيد من التأخير، وتيسير الوصول الآمن ودون عوائق للعاملين في المجال الإنساني وتدفق الإمدادات الإنسانية، ولا سيما في شمال اليمن.[2]

1- اليمن: تعهدات بتقديم 1,35 مليار دولار لمساعدة 80% من الشعب اليمني والأمين العام يجدد دعوته إلى وقف إطلاق، المرجع السابق.
https://news.un.org/ar/story/2020/06/1055882

2- المصدر السابق، https://news.un.org/ar/story/2020/10/1064082

وقد انعكس اقتصاد الحرب في بروز فئة اقتصادية جديدة محسوبة على جماعة الحوثي، وتسببت في صراعات بين اجنحة الجماعة، في مؤشر على حجم الفساد والصراع داخل الجماعة التي قررت إيقاف ثمانية من مسؤوليها عن العمل، ومنعهم من السفر بتهم فساد، أبرزهم نبيل الوزير، والذي تم إقصاؤه من وزارة المياه والبيئة، في الحكومة غير المعترف بها. وقال القرار الصادر من هيئة مكافحة الفساد (الحوثية) إن وزير المياه نبيل الوزير متهم بوقائع فساد ارتكبت أثناء تنفيذ مشاريع ممولة من المنظمات الدولية بوزارة المياه والبيئة، وإعاقة التحقيق في تلك الوقائع.

وشمل القرار 7آخرين وهم (مروان عبده علي الحرازي، مدير وحدة طوارئ المياه والإصحاح البيئة، وعبد الرقيب عبدالرحمن الشرماني، مدير وحدة مشاريع المياه والصرف الصحي بالمدن الحضرية، وإسماعيل حسين الأشول، مدير وحدة التنسيق والتنمية، وطلال سيف القدسي المنسق الوطني، وشهاب ناصر الحيدري، رئيس هيئة مياه الريف، وعبد الملك حسن الغزالي، رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة، وهادي علي قريعة رئيس الهيئة العامة للموارد المائية)[1].

التعليمي والثقافي

خلال سنوات الحرب، تضاعفت في اليمن مشكلة التعليم وتعقدت لتعدد مظاهرها واسبابها وفداحة نتائجها، فكثير من المنشآت التعليمية تضررت من الحرب، وتوقف صرف رواتب المدرسين وانعدم الكتاب المدرسي «الرسمي»، مما دفع بعض السلطات والمجتمعات المحلية، لطباعته على نفقتها وتوفير بعض مرتبات المدرسين. وقد ضاعفت الحرب من ظاهرة تسرب الطلاب وتحشيد بعضهم لجبهات القتال.

وتُعد ظاهرة التسرب من المدارس مشكلة عالمية يتفاوت حجمها ومداها بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المحيطة بالبلدان. واليمن كغيرها من دول العالم تعاني من هذه الظاهرة منذ سنوات عديدة. ولعل السنوات الست الأخيرة التي صاحبت اندلاع الحرب في اليمن منذ 2014 – 2020 شهدت تسرباً كبيراً للطلبة من المدراس، وذلك بدوره انعكس سلباً على حياة الطلبة أنفسهم وأسرهم ومجتمعهم، وسينعكس على مستقبل اليمن وأجياله ويؤدي بالضرورة إلى نتائج وخيمة لا تحمد عقباها.

وتؤكد التقارير الدولية التي رصدت تطورات العملية التعليمية في اليمن بشكل عام، أن قطاع التعليم من أكثر القطاعات المهملة ضمن الأزمة الإنسانية في اليمن[2]. كما يؤكد تقرير التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات (GCPEA) أن استمرار الحرب والصراع أدى إلى زيادة إضعاف نظام التعليم اليمني[3].

1- تمويلات المنظمات في صنعاء «تسيل» لعاب قيادات الجماعة وتطيح بـ 8 رؤوس، العاصمة أونلاين، 15 نوفمبر 2020.
https://alasimahonline.com/reports/11738#.X8kuS9jXJnJ

2- NRC. (2020). NRC's operations in Yemen. FACT SHEET. September. Norwegian Refugee Council.
https://www.nrc.no/resources/fact-sheets/nrc-yemen--fact-sheet/

3- GCPEA. (2020). EDUCATION UNDER ATTACK 2020 COUNTRY PROFILES. Global Coalition to Protect Education from Attack (GCPEA).
https://9ehb82bl65d34vylp1jrlfy5-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/eua__2020__full.pdf

وتقدر اليونيسف أن مليوني طفل خارج المدرسة و(3.7) مليون آخرين معرضون لخطر التسرب[1]. ومع دخول العالم في موجة فيروس كوفيد 19 مطلع العام 2020، أزداد الوضع سوءاً في نسبة الالتحاق بالتعليم باليمن. وتبرز الاحصائيات الأخيرة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أن نسبة الأطفال خارج المدرسة لمرحلة ما قبل بفيروس كوفيد 19 بلغت (28 %)[2] وهي نسبة كبيرة جدا، ومع توقع استمرارية المشكلة، تعني أن واحد من ثلاثة من الطلاب على الأقل لا يتلقى التعليم في المدارس والكثير منهم ليس لديهم بدائل.

علاوة على ذلك، تناول تقرير (Save the Children) مؤشر الضعف لأثنا عشر دولة من بينها اليمن التي تعد أكثر عرضة للمخاطر بسبب حالات الانقطاع المتزايد والمستمر عن المدرسة.

جدول مؤشر الضعف في اليمن بسبب حالات الانقطاع عن الدراسة[3]

البلد	معدل خارج المدرسة (على المستوى الوطني)	معدل خارج المدرسة (الأكثر فقراً)	معدل خارج المدرسة (الأكثر غنى)	معدل ترك المدرسة (الأولاد)	معدل ترك المدرسة (الفتيات)	مؤشر الضعف	درجة المخاطر
اليمن	%27.5	%48.67	%11.37	%19.98	%35.08	0.59	مخاطر عالية جدا

يوضح الجدول درجة المخاطر جراء التسرب المدرسي في اليمن عالية جداً، حيث إن نسبة تسرب التلاميذ أكثر من الربع (27.5 %)، وذلك يعني أن التلاميذ المتسربين سيكون عرضة للاستغلال والاستخدام غير المشروع. فعلى سبيل المثال، وجد فريق الخبراء التابع لمجلس حقوق الإنسان، أن الحوثيين قاموا بتجنيد الصبيان والفتيات منذ مايو 2015 حتى يونيو 2020، حيث قام المشرفون الحوثيون ومسؤولو وزارة التعليم ومتطوعون من الكادر التعليمي باستخدام التعليم والتلاعب به بطريقة استراتيجية وشاملة كجزء من جهود تجنيد الأطفال في أربع وثلاثين مدرسة في ست محافظات تقع تحت سيطرتهم وهي: (عمران وذمار وريمة وصعدة وصنعاء وتعز)[4].

ولا تزال بعض أطراف النزاع تحرم الأطفال من حقهم الأساسي في التعليم إثر الاستخدام العسكري للمدارس[5]. حيث تشير آخر التقديرات أن واحدة من كل خمس مدارس متوقفة عن العمل بسبب الحرب[6]. وأن (2500) مدرسة غير مستخدمة بسبب تدميرها أو إغلاقها أو احتلالها من قبل النازحين

1- 28 Too Many. (2020). FGM in Yemen: Short Report. September. 28 Too Many. https://www.28toomany.org/static/media/uploads/Country%20Research%20and%20Resources/Yemen/yemen__short__report__v1__(september__2020).pdf

2- USAID. (2020). Education Data Snapshot: Yemen Conflict. The United States Agency for International Development (USAID). https://www.eccnetwork.net/sites/default/files/media/file/Yemen%20Education%20Data%20Snapshot.pdf

3- Save the Children. (2020). SAVE OUR EDUCATION. London. UK. https://www.savethechildren.net/save-our-education-report/

4 - مجلس حقوق الإنسان (2020). حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ أيلول/سبتمبر 2014، التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأمين العام، الدورة الخامسة والأربعون، 14 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

5- مجلس حقوق الإنسان، 2020، 84

6- 28 Too Many. (2020). FGM in Yemen: Short Report. September. 28 Too Many.

أو القوات[1]. ومن أسباب تدهور المنظومة التعليمية، الأضرار التي لحقت بالمدارس ونقص الموارد المالية اللازمة لتشغيل تلك المدارس[2].

تغيير المناهج وتوظيفها طائفياً

استغلت جماعة الحوثي تفردها بالسيطرة على العاصمة اليمنية «صنعاء»، والمحافظات المجاورة، فعمدت إلى تغيير المناهج المدرسية مجسدة فيها توجهاتها السياسية والطائفية ومعرضة بالمختلفين معها، كما الغت اقسام دراسية في الجامعات اليمنية وفتحت أخرى

ومن جهة أخرى استمرت جماعة الحوثي في تنظيم الفعاليات الثقافية المفتوحة والمغلقة لتعبئة المواطنين بإدلوجيتها، مستغلة المناسبات الدينية كالمولد النبوي للرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وغيرها، في نشر شعاراتها وثقافتها الطائفية حتى في المناطق الشافعية، وعملت على توظيف تلك الفعاليات لصالح زعيمها «عبدالملك الحوثي» وترديد قسم الولاية له، كما الزمت الموظفين بحضور جلسات توعية بأدبيات الجماعة يوم من كل أسبوع، ويؤخذ بعضهم لدورات مغلقة مطولة. وهذه الأساليب والأدوات التي مكنت الجماعة من بناء هيكلها وزيادة قاعدتها التي لا تزال تتشكل، وتجند وتحشد آخرين في المؤسسات والجبهات العسكرية.

استشراف اليمن 2021

تفاؤل مستمر بالسلام رغم الانتكاسات

تتأثر اليمن بحالة الاقليم المضطرب، ولا تزال بيئة الصراعات في اليمن متحركة وموازين القوى فيها غير ثابتة والفصائل المسلحة وحواملها السياسية أيضا في عملية التشكل، وخاصة (جماعة الحوثي والمجلس الانتقالي الجنوبي)، وتنطبق كذلك حالة إعادة التشكل على الأحزاب والقوى الاجتماعية والعسكرية التي تعرضت لضربات قوية خلال فترة الصراعات.

كما أن التواجد العسكري لدول التحالف غير ثابت ولَم يتعرض لاختبار امكانية صموده في حالة اندلاع مقاومة له في مناطق تواجده، وقد تُسبب تطورات في الإقليم إلى انسحاب القوات نتيجة ظروف اقتصادية أو أمنية أو حتى تغير في قناعات قياداتها.

يمكن استشراف مستقبل الصراعات في اليمن خلال العام القادم (2021)، وفقا لمحددات نعتقد بتأثيرها على توجهات وأداء وخيارات الأطراف المحلية والإقليمية؛ كخلاصات محصلة تفسيرية لسنوات الصراعات الماضية.

1- UNDP. (2019). ASSESSING THE IMPACT OF WAR on Development in Yemen. United Nations Development Programme (UNDP).
https://yemen.un.org/sites/default/files/201909-/Assessing%20the%20Impact%20of%20War%20on%20Development%20in%20Yemen.pdf

2- 25 اليونيسف (2020). تقرير الوضع الإنساني، المكتب القطري – اليمن، اليونيسف.

المحددات الحاكمة

طبيعة الصراعات الجارية في اليمن

تعدد القوى المتصارعة على الأرض وتناقض تحالفاتها، وغياب قدرة أي منها على الحسم العسكري وفرض السيطرة على الأرض، مع وجود استراتيجيات للقوى الاقليمية والدولية، تعمل بعضها على استغلال ضعف الحكومة اليمنية لتمرير اجندتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في اليمن.

الأزمة الإنسانية وفداحة الاضرار التي سببتها الحرب

تسببت الحرب بمعاناة أكثر من 20 مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي من بينهم نحو 10 ملايين شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي الشديد. ويحتاج 24.3 مليون للمساعدة من اجمالي عدد السكان 30.5 مليون، وفقا لبرنامج الأغذية العالمي.[1]

طول فترة الحرب وغياب أفق لحسمها عسكريًا

يرى الكثير من المجتمع الدولي منظمات ودول، بأن الخيار العسكري لتسوية الصراع في اليمن قد أخذ فرصته ولَم يعد بالإمكان حسمه عسكريا، ويتوقع أن تدفع إدارة الرئيس الامريكي جو بايدن ومعه البريطانيين وحتى بعض دول التحالف باتجاه الحل السياسي، مع استمرار المقاربة الأمنية للإدارة الامريكية تجاه اليمن، ومن نافذة علاقتها بالسعودية، وملف الأزمة الخليجية ورؤيتها للتفاهم مع إيران.

السيناريوهات

وفقًا للمحددات السابق ذكرها، تبدو سيناريوهات مستقبل الصراعات في اليمن خلال العام القادم وما يليه، نتيجة لتعدد الأطراف المحلية والإقليمية الفاعلة، ومدى اقتراب سلوكها العسكري والسياسي أو ابتعاده من الأهداف العامة المعلنة ومصالحها الحقيقية؛ متمثلة في ثلاثة سيناريوهات رئيسية.

السيناريو الأول: استمرار الحرب وغياب السلام الكامل

يتوقع السيناريو أن تستمر الحروب بين الأطراف المحلية والاقليمية المنخرطة بالصراعات في اليمن، حتى وإن وقعت اتفاقات لوقفها، فإنها سرعان ما تنهار «الاتفاقات» وتعاود الأطراف الاحتراب.

يعزز هذا السيناريو تعقيدات الصراعات في اليمن، وغياب مبادرة سياسية ترتضيها مختلف الأطراف، محاولة المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصال، واستمرار هجمات جماعة الحوثي لتوسعة سيطرتها وفرض أمر واقع، ومحاولة تطبيقها نموذج ولاية الفقية «الإيراني» (قائد الثورة)، وتوقع غياب الضغوط الدولية على الأطراف المتصارعة التي يمكن أن تجبرها على التسوية وإنجاحها.

يضعف هذا السيناريو تضرر أطراف الصراعات، وتوقع تغير في استراتيجيات القوى المحلية

1- عمليات برنامج الأغذية العالمي لحالات الطوارئ في اليمن تساعد المتضررين جراء الصراع. لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على صفحة حالة الطوارئ في اليمن، الأمم المتحدة برنامج الأغذية العالمي. https://ar.wfp.org/countries/yemen-ar

والإقليمية، وحدوث تنعكس تداعياتها على قدرات وموازين بعض الأطراف المحلية وحلفاءها الاقليميين، تدفع تلك الاحداث الاطراف اليمنية لعقد هدنة أو التواصل لاتفاق عام.

السيناريو الثاني: وقف الحرب والتوصل لاتفاق سياسي

يفترض هذا السيناريو توقف الحرب ابتداء أو بالتزامن مع إعلان التوصل لتسوية سياسية، أولا بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي من خلال تنفيذ اتفاق الرياض وآليات تسريعه، وثانيًا تنظم جماعة الحوثي وبقية الأطراف إلى اتفاق شامل، أو متدرج وفق مراحل تكلل بتسوية سياسية للصراعات.

يعزز هذا السيناريو طول فترة الحرب وعدم القدرة أو الرغبة -التحالف العربي- بحسم الصراع عسكريًا، ونتيجة للضغوط الدولية المتوقع زيادتها مع تولي الرئيس الامريكي المنتخب «جو بايدن» السلطة مطلع العام القادم 2021، والتداعيات المأساوية للأضرار الإنسانية، وكذلك تكلفة الحرب الاقتصادية وانشغال الدول في ملفات داخلية وبينية، تدفعها لتجميد خسائرها في اليمن إضافة إلى تجارب اليمنيين السابقة في الاتفاقيات وتسوية الخلافات ولو ترحيلها.

يضعف هذا السيناريو اتساع فجوة الخلافات بين الأطراف المحلية، مما يجعله اتفاقًا إن تم مؤقتًا وربما شكليًا دون أن تقدم الأطراف الاستحقاقات المفترضة، وضعف القيادة التي يمكن أن تقود التسوية إلى سلام دائم، واستمرار رغبة الدول الاقليمية بالتدخل بالشأن اليمني وحتى تصفية حساباتها فيه.

السيناريو الثالث: توقف التدخل العسكري المباشر للتحالف واستمرار الصراعات المحلية

يتوقع هذا السيناريو الذي يجمع بين سابقيه (السيناريوهين1،2) أن يتوقف التدخل العسكري المباشر للتحالف، نتيجة للضغوط الدولية التي تمارس عليه، إضافة للتحديات الداخلية التي تواجهها دوله، على أن تستمر الصراعات المحلية وتدخل الدول الإقليمية في دعم الأطراف المحلية، حتى وإن وقعت اتفاقيات فيما بينها وبرعاية دولية.

يعزز هذا السيناريو عدم حصول انكسار عسكري للفصائل المسلحة (جماعة الحوثي والمجلس الانتقالي الجنوبي) يجعلها تبحث عن التسوية والتنازل عن المكتسبات التي حققتها على حساب الدولة اليمنية، والأهم عدم وصول الاطراف اليمنية إلى قناعة بضرورة تسوية الصراعات والتعايش السلمي فيما بينها، ومن جهة أخرى فإن هذا السيناريو يبدوا منسجمًا مع رغبات الدول الاقليمية في استمرار استغلال ضعف الدولة اليمنية في تنفيذ اجندتها ومطامعها بمقومات اليمن الجيوسياسية والاقتصادية..

المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية

تعتبر المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية مؤسسة عربية، علمية، غير ربحية، تمارس مهامها وأنشطتها من مدينة اسطنبول التي تعد موقعها الرسمي. وتعمل على تحقيق أهدافها عبر وسائل البحث العلمي والدراسات الأكاديمية المختلفة.

الرؤية

المساهمة في نشر المعرفة وتبادل المعلومات مع الأفراد والجهات ذات العلاقة في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الرسالة

تمثل المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية جسر تعبر من خلاله الكثير من صنوف المعرفة والتعارف والتفاهم بين العرب والعالم عبر الدراسات البحثية والأكاديمية، وصولاً لبلورة قناعات وتفاهمات علمية ومعرفية مشتركة بما يسهم في تطوير البنية السياسية والعلمية الديموقراطية والتنمية الشاملة المستدامة.

قيمنا

١. تعزيز قيم الديموقراطية التشاركية.

٢. دعم إرادة الشعوب في تحقيق الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

٣. الانفتاح على الآخر والاستفادة من التجارب الانسانية.

٤. المساهمة في تحقيق الشراكة بين المراكز البحثية ومؤسسات صنع القرار.

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

@asamerkezi

Şirinevler Mahallesi, Mithatpaşa Cd,
Hakan İş Merkezi No:2 K:2 D:12, 34188
Bahçelievler/İstanbul - Türkiye

www.asamcenter.com
info@asamcenter.com
asamerkezi@gmail.com